مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة *القصيم*، المجلد (٦)، العدد (١)، ص ص ١٤٩-١٩٦، (محرم ١٤٣٤هـ/ نوفمبر ٢٠١٢)

القِرَاءاتُ القُرآنيةُ بينَ الاِختيار، والاِنْزِياح
(بحثٌ لغويٌّ في الدِّراساتِ القُرآنية)

د. محمد عادل شوك
أستاذ النحو والصرف المشارك
الأقسام الأدبية، كلية التربية للبنات، جامعة الملك خالد بأبها

ملخص البحث. هذا بحث يتناول ظاهرتين: الأولى منهما قرآنية، و هي (ظاهرة الاختيار)، التي تخضع القراءاتُ لسلطانها ضمن شروط، و ضوابط معينة ذكروها. وقد تتبعت تاريخها، و وقفت فيها على محطات لأخلص إلى القول بأصالتها في تاريخ القراءات؛ لأنها تمثِّل منهجًا عمليًّا في اختيار القراءة، و قد مرَّت فيما أرى بثلاث مراحل:

١. (مرحلة اِختيار أبناء البيئة).
٢. (مرحلة اِختيار القرَّاء).
٣. (مرحلة اِختيار العلماء).

وبهذه المرحلة الثالثة التي تُوِّجت بصنيع ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) في كتابه (النشر في القراءات العشر) خُتِمَ أمرُ الاختيار، باتفاق علماء الأمة والمعنيين بأمر القراءات.

والثانية لغوية، و هي (ظاهرة الانزياح)، سعى فيها أحد الباحثين لإخضاع القراءات القرآنية لها منطلقًا من مبدأ (الأصل والفرع)، و تفضيل وجه لغويّ على آخر، و قد بنى الباحثُ كتابَه بأكمله مروِّجًا لفكرة (التوهُّم)، و قد ساق من أجل ذلك ما يربو على (٣٣٧) موضعًا من القرآن الكريم، سواءٌ أكان ذلك قراءة صحيحة، أو شاذّة. و هذا يكاد أن يكون جلَّ ما جاء به من الأمثلة في أثناء حديثه عمَّا أراد قوله في هذا الصدد.

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، و آله، و صحبه أجمعين، و بعد:

فإنَّ الذي حرَّك فيَّ بواعثَ الكتابة في هذا البحث ما قرأته لأحد الباحثين حول ظاهرة لغوية سمَّاها (**الاِنزياح**)، وكتب فيها كتابًا (١)، يرى فيه " أنَّ هنالك أصلاً اِنزاحَ عنه اللسانُ العربيُّ الفصيحُ ؛ لتوكيد الكلمةِ موضعَ الاِنزياح بجذب الاِنتباه إليها، وهو جذبٌ يُفضي إلى التفكير فيها، وفي دلالتها؛ وعليه فإنَّ حركة الاِنزياح تُعَدُّ عارضةً منعَتْ من ظهور الحركة الأصلية "(٢)، و ضمَّنه عددًا كبيرًا من القراءات (**المتواترة منها، والشاذَّة**)، رأى فيها اِنزياحًا في الحركة، و هو- حسب رأيه - حالة عارضة على الأصل الذي عليه الكلمة.

إنَّ هذا الذي يذهب إليه لا ينسجم مع حال القراءات، التي إن كانت متواترة؛ فهي بمنزلة واحدة، ولا نستطيع أن نجزم، و نقطع بأنَّ هذه القراءة، أو تلك تمثلُ أصلاً اِنزاحت عنه القراءات الأخرى؛ ولذلك فلا مجال للمفاضلة فيما بينها، و تقديم إحداها على أخرى من الناحية اللغوية، لأن القرآن الكريم بعرضته الأخيرة قد أقرَّ مستوى من الفصاحة عند العرب، لا يليق بنا أن نهمل فيه وجهًا لغويًا خضع لما يمكن أن نسميه (**الاصطفاء اللغوي**)، و سمَّاه المعنيون بعلوم القرآن (**المراجعات**)، والقرآن كما نعلم معجزٌ للعرب - ابتداءً - بفصاحته، فهو في إبقائه على هذه المستويات اللغوية في تلك العرضة قد نال شرف الإعجاز، و ما علينا إلاَّ نعيد القراءة في ذلك برؤية جديدة نضع فيها ما تبقى من الأحرف السبعة على صعيد واحد من الفصاحة؛

---

(١) هو كتاب (اِنزياح اللسان العربي: الفصيح، والمعنى) للدكتور عبد الفتاح الحموز.

(٢) اِنزياح اللسان العربي: ١٣.

ولاسيَّما أنه قد أصبح الرأي عند علماء اللغة المُحدَثين بترك القول بـ **(الأصل والفرع)** في اللغة العربية، وأمَّا إذا كانت القراءات ممَّا لم يبقَ منها **(الشاذَّة)**؛ فإنَّ بعضًا منها على وجه مقبول من الفصاحة، و بعضًا آخر ذا مستوى لهجيٍّ محدود، و قد تمَّ تجاوزه سعيًا للَّحاق بركب العربية العامة، و كل ذلك قد تُرِكَتْ القراءةُ به، ولم يَعُدْ مجديًا الخوضُ فيه إلاَّ من الناحية التاريخية اللغوية، فضلاً على أمور و مجالات دينية حددها العلماء مجالاً للاستفادة منها.

والقرآن على الرغم من أنَّ ما تواتر من قراءاته، و بقي في العرضة الأخيرة أرقى أسلوبًا، وأجزلُ عبارة، وأفصحُ تركيبًا، وأسلسُ لفظًا ممَّا سواه؛ فإنه لم يأتِ بكلِّ ما يجوز في العربية، وكلُّ ما جاء به جائزٌ فيها، و هو أرقى ما في العربية من ألفاظ، و تراكيب، وأساليب. و معلومٌ أن سِعَةَ اللغة هو الأمر الذي نَدَبَ علماءُ اللغة، والنحو أنفسَهم لإبرازه من خلال ظاهرة **(التجويزات)** التي تُلحظُ بشكلٍ جليٍّ في كُتُبهم، في مُقابلَ نصٍ كريمٍ لا ينبغي أن تُتجَاوَزَ فيه الروايةُ والنَّقلُ.(٣)

ولذلك نجد العلماء يُشنِّعون القول على مَنْ يُصنِّف القراءات المتواترة منها، وفق معيار الجودة والقبح، أو يفاضل بين قراءة وأخرى منها، أو يردِّد ألفاظًا توقَّف عندها العلماء قديمًا، مثل: و هذه القراءة لا أشتهيها، و هذه القراءة أحبُّ إليَّ من القراءة الأخرى، و هذه القراءة أقيس من القراءة الأخرى، و هذه القراءة منكرة، وهو خطأ فاحش (٤)؛ فهي مُنزَلَةٌ من الله، و كلُّ منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجبُ الإيمانُ بها كلِّها، واِتِّباعُ ما تضمنتْه من المعنى عِلمًا و عمَلاً، لا يجوز تركُ مُوْجِبِ إحداهما لأجل الأخرى ظنًّا أنَّ ذلك تعارضٌ، و لا يجوز أن يقال: إنَّه لحنٌ.(٥)

---

(٣) ينظر: الأحكام النحوية والقراءات القرآنية :٢١.

(٤) ينظر : معاني القرآن و إعرابه :١٦٧/٥، ٢٢٨.

(٥) تفسير القرطبي : ٣٥٩/١٤.

و إلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود ﷺ حينما أوصى أهل الكوفة ألاَّ يختلفوا في القرآن، و لا يتنازعوا فيه ؛ فإنَّه لا يختلفُ و لا يتساقط، فشريعةُ الإسلام فيه واحدة : حدودُها، و قراءُتها، وأمرُ الله فيه واحدٌ، و لو كان من الحرفين حرفٌ يأمرُ بشيءٍ ينهى عنه الآخرُ؛ كان ذلك الاختلافُ. وأوصاهم أنَّه مَنْ قرأ على قراءته ألاَّ يدعْها رغبةً عنها، فإنَّه مَنْ جَحَدَ بحرفٍ منه جَحَدَ به كلِّه ".(٦)

هذا، وإنَّ القول بالمفاضلة بين القراءات من حيث اللغة قريبٌ ـ فيما أرى ـ من القولُ بـ (**الأصل والفرع**)، الذي يرتبط بمصطلح (**الانزياح**)، وهو ما حملنا على مخالفة الباحث من إدراج عددٍ من القراءات في كتابه.(٧)

هذا، و قد جاءت مادة هذا البحث موزعة على النحو الآتي :

المبحث الأول (الاختيار في القراءات القرآنية)، وفيه:

أ) دلالة الاختيار : لغةً، واصطلاحًا.

ب) نشأته.

ج) ضوابطه.

د) ختام القول فيه.

المبحث الثاني (الانزياح في اللغة) وفيه:

أ) دلالة الانزياح : لغةً، واصطلاحًا.

ب) الأساس الذي يقوم عليه.

ج) الغرض منه.

---

(٦) ينظر هذا الأثر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: مسند الإمام أحمد:١/٤٠٥، وفي النشر :١/ ٥١ (حيث جاء بلفظ قريب منه). و ينظر قول أبي شامة في المرشد الوجيز ص ١٣٥ :(وهي كلها ـ أي وجوه القراءة ـ متفقة المعاني، و إن اختلفت بعضُ حروفها).

(٧) ينظر في ذلك ـ على سبيل المثال ـ: اِنزياح اللسان العربي : ٥٦، ٥٧، ٥٩.

د) الآثار المترتبة على القراءات من جراء القول به.

هـ) ختام القول في أمره.

ثمَّ يعقب ذلك كله ثبت بالمصادر، والمراجع، و خلاصة للبحث باللغة الإنجليزية.

هذا، واللهَ أسأل أن أكون قد وفقتُ فيما أردت قوله بشأن الاِختيار في القراءات، وهو أمر أفرغ فيه أسلافُنا جُهدهم تنقيحًا، و تتبعًا؛ حتى وصلوا فيه إلى أعلى درجات الوثاقة، والتثبت.

المبحث الأول: الاختيار في القراءات القرآنية

أ) دلالة الاِختيار

١ . لغةً :

الاِختيار في اللغة: الاصطفاءُ. ومثله في الدلالة: التَخيُّر. والخِيارُ: الاسم من الاِختيار، و هو طلبُ خَيْرِ الأمرين.إمّا إمضاءُ البيع، أو فسخُهُ، كما في الحديث: " البيِّعان بالخِيار ما لم يتفرَّقا ".(٨)

وقال بعضُهم: الاِختيارُ: الإرادة مع ملاحظة ما للطرف الآخر، وكأنَّ المُختَار ينظر إلى الطرفين، و يميلُ إلى أحدهما، والمُريدُ ينظر إلى الطرف الذي يُرِيده.(٩)

٢ . اِصطلاحًا :

يراد به كما يذكر ابن الجزري: " أنَّ ذلك القارئ، و ذلك الإمام اِختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، داوم عليه، و لزمه، حتى اُشتُهِر و عُرِفَ

---

(٨) لسان العرب: ٦٨٩/٣" خير "، و ينظر: مختار الصحاح: ٨١ " خير ".

(٩) ينظر: الكُلِّيَّات: ٦٢.

به، و قُصِدَ فيه، وأُخِذَ عنه؛ فلذلك أُضيفَ إليه دون غيره من القراء، و هذه الإضافة إضافة اِختيار، و دوامٍ، و لزومٍ، لا إضافة اِختراعٍ، و رأيٍ، و اِجتهاد ".(١٠)

هذا، و إنَّ صحة السند، وعلوَّه هي الأصلُ في باب الاِختيار؛ وذلك أن القارئ معنيٌّ قبل كلِّ شيء بأمر الرواية: صِحةً، و رفضًا، و قوةً، و ضعفًا. فالقرآن كتاب دين، و تشريع حازت نصوصه على أعلى درجات البيانْ والبلاغة، وليس معنيًّا أن يأتي ملبيًّا رغبة علماء العربية في تقرير ما يرونه من آراء في مجال اللغة العربية، ومستوياتها من الفصاحة.

ب) نشأته:

ليست ظاهرة الاِختيار وليدة زمن القُرَّاء الذين عُرِفُوا بها كالكسائي، وغيره ممَّن شاركه هذا الأمر، أو وليدة زمن ابن مجاهد، أو مَنْ شَارَكَهُ صنيعَه هذا. بل هي تعود إلى زمن مبكِّرٍ جدًّا: إلى عهد النبي ﷺ، عندما كان يُقرِئُ أصحابه برُخصة الأحرف السبعة التي مُنحَتْ لأُمَّته؛ رحمةً بها. فهؤلاء الصحابة الأجلاّء سمعوا من النبي ﷺ حروفًا كثيرة في مجلسه الشريف، والوفودُ تتقاطرُ عليه، وتعلنُ إسلامها. ثم هم بعد ذلك مَالُوا إلى حَرْفٍ اِرتضوه من بينها ينسجم مع بيئاتهم اللغوية بادئ ذي بدء؛ لأنَّ السَّنَد، و صِحتَه متحققان قطعًا فيما اِختاروه، واِرتضوه. فهل هناك سَنَدٌ أوثقُ، وأَصحُّ من سماعهم مشافهة من النبي ﷺ؟ فلم يبقَ حينها إلاَّ وَجَاهةُ اللهجة للاختيار، وليس بعد لهجة المرء المُختار نفسه وجاهة كي يختارها، و لاسيَّما أنهم عربٌ آمنون من اللحن، كما قال ابن الجزري.(١١)

---

(١٠) النشر :٥٢/١. و ينظر :القراءات القرآنية " تاريخ و تعريف " ١٠٥، ١٠٦.

(١١) ينظر: النشر : ٤١/١.

لِنرَ ـ **تسامحًا** ـ أن المراد بظاهر الأحرف السبعة لغات العرب ـ كما يقول البغوي ـ، و هو أن يقرأ كلُّ قوم من العرب بلغتهم، و ما جرت عليه ألسنتُهُم من: الإدغام، والإظهار، والإمالة، والتفخيم، والإشمام، والإتمام، والهمز، والتليين، وغير ذلك من وجوه اللغات، ولكن ليس معنى هذه الحروف أن يقرأ كلُّ فريق بما شاء ممَّا يوافق لغته من غير توقيف، بل هذه الحروف كلُّها منصوصٌ عليها بالرواية، وكلُّها كلامُ الله ﷻ، نزل بها جبريل على النبي ﷺ(١٢)، فإذا ما سمحت لهم ظاهرة الاِختيارُ في القراءة بأخذ وُجوهٍ من القراءة تتناسب والعادات اللغوية السائدة في مجتمعاتهم، وما يترجّح لديهم منها؛ فإنَّ ذلك مشروط بما يأخذونه عن شيوخهم منقولاً بالأثر والرواية المسندة إلى النبي صلى الله عليه و سلم(١٣)، و ما قولهم: حَرْفُ أُبيٍّ بن كعب (ت ٢٠هـ)، و حَرْفُ عبد الله بن مسعود (٣٢ت هـ)، حَرْفُ زيد بن ثابت (ت ٤٥هـ)، ببعيدٍ عن معنى الاختيار الذي نعنيه. ويذكر ابن الجزري أنَّ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما " كان يقرأ القرآن على قراءة زيد بن ثابت، إلاَّ ثمانية عشر حرفًا أخذها من قراءة ابن مسعود ".(١٤)

ثمّ إلى أيام الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ، عندما قام بجمع الناس على مصحف يتفق مع ما اِستقرَّ عليه النص القرآني في العَرْضَة الأخيرة كما صرَّح غير واحد من أئمة السلف (١٥). وبذلك يكون الخليفة عثمان بن عفان قد حسم أمر الخلاف بين المسلمين في وجوه قراءة القرآن، و حَمَلَ المسلمين في أمصار الدولة الإسلامية على ما نَزَلَ منه بكيفيَّاته المختلفة، ولاسيما " لما كان أهل تلك الأمصار حديثي عهد بالإسلام

---

(١٢) ينظر: المرشد الوجيز: ١٣٤.

(١٣) ينظر: أبحاث في علوم القرآن: ٤٣.

(١٤) غاية النهاية: ٤٢٦/١.

(١٥) ينظر: النشر: ٨/١.

والعروبة، ولم يدركوا الحكمة من الترخيص في قراءاته على حروفه السبعة، بل أكثرهم لا يعرفها حتى يقارن بينها، أو يستفيد من رخصتها، ولاسيما أن تعلَّم اللغة الأدبية أهون عليهم؛ لأنها مقننةٌ و يتكلمها جميع العرب، فانتفت بذلك الحكمة المُرخِّصة قراءةَ القرآن بحروفه السبعة التي تحمل في طيَّاتها اختلاف اللهجات، و من غير الحكمة نقل الاختلافات اللهجية إلى خارج جزيرة العرب طالما يستطيع أهل تلك الأمصار تعلُّم اللغة الأدبية المَوَحَّدة ".(١٦)

وتأتي أهمية هذه العرضة في أنَّ جبريل ﷺ كان يعارضُ النبي ﷺ بما يجتمع عنده من القرآن مرّةً في كل عام، في أثناء اِعتكافه في العشر الأخير من شهر رمضان؛ فيُحدِثُ اللهُ فيه ما شاء، و ينسَخُ ما يشاء، و كان يعرِضُ عليه في كلِّ عرضَةٍ وجهًا من الوجوه التي أباح اللهُ له أن يقرأَ القرآنَ بها، و كان يجوزُ لرسول الله ﷺ بأمرٍ من الله أن يقرأَ و يُقرِئ بجميع ذلك، وأما في السنة العاشرة فإنه عارضه فيه مرتين، فكان اِعتكافه عليه الصلاة والسلام في رمضان من تلك السنة عشرين يومًا، وقد أحسَّ ﷺ أن في الأمر شيئًا، و قد أحسَّ منه دُنُوَ أجله كما حدَّث بذلك ابنته فاطمة رضي الله عنها.(١٧)

وفيه نزل القرآن كلُّه على النبي ﷺ ما عدا بضع آيات نزلت فيما بعد في الأشهر الأولى من السنة الحادية عشرة حتى شهر ربيع الأول، على خلاف بين العلماء في آخر آية نزلت منه في هذه الآونة؛ و نظرًا لقلة ما نزل فيها بالنسبة لما تقدَّم اِغتُفِرَ في مُراجعته كما جاء في فتح الباري.(١٨)

---

(١٦) أثر الإسلام في التوحيد اللغوي : ١٧٨.

(١٧) ينظر: المرشد الوجيز:٣٥، ٣٦، ١٣٥.

(١٨) ينظر: فتح الباري:٤٤/٩.

وفي ظني أنَّ الأمر لا يتعلق بقلة ما نزل بقدر ما يتعلَّق بالتراخي في اِلتزام رخصة الأحرف السبعة إلى الحدِّ الذي جعل الأمة تلتقي على هذه العَرْضَة من غير ما مشقَّة، أو عنَت.

وفيها أَطْلَعَ جبريلُ عليه السلام النبيَّ ﷺ على ما اِستقرَّ عليه أمر القرآن الكريم (**ناسخًا و منسوخًا، و ترتيبًا و تنسيقًا، وما ستكون عليه رخصة الأحرف السبعة فيما بعد**)، و بموجبها يكون حال ما نَزَلَ من قبلُ، فما وَافَقَ بَقِيَ، و ما خَالفَ تُنفى عنه صفةُ القرآنية، و يبقى نصًا يمثِّل مرحلة من مراحل نزوله، و قد بيَّن العلماءُ حكمَه، ومواطنَ الاِستفادة منه.

والذين شهدوها من الصحابة الأجلاّء هم الذين سيُعوَّل عليهم في معرفة حال الأحرف السبعة في نصوص القرآن الكريم، ما بقي منها، و ما زال؛ لزوال الأسباب الموجبة لها في أزمان معينة، وعليها اِستند الخليفتان: أبو بكر الصديق، و عثمان بن عفان رضي الله عنهما في جمعهما القرآنَ، مع ملاحظة الفرق في الغرض منهما.

وبعد ذلك يلوحُ أمامنا عَصْرُ التابعين الذي أخذَ فيه الاختيارُ يُطِلُّ بقوة على يَدِ علماء القراءة منهم، الذين أخذوا قراءاتهم عن القُرَّاء من صحابة رسول الله ﷺ، و في هذه المرحلة بدأ التمييز بين القراءات الصحيحة الباقية، والقراءات الأحادية والشاذة المتروكة، و هذا التمييز أساسه التلقي، و موافقة الرسم العثماني.(١٩)

ففي هذا العصر و ما تلاه من الحِقَب الزمانية اِنحسر سُلطانُ اللهجات، و غدا علوُّ السند هو الفيصل في الحرف المختار؛ وأصبح أصحاب الاِختيارات من القرَأَة يقومون بالاِختيار بالنظر إلى ذلك فقط. و يعزِّز من ذلك أنَّهم ليسوا مِمَّن مَكُنَتْ اللهجاتُ من ألسنتهم فوجدوا مشقةً في الانزياح عنها إلى لهجات أخرى. بل هم في

---

(١٩) ينظر : مقدمات في علم القراءات: ٥٦.

اللغة مقلِّدون، و تتساوى عندهم اللهجات جميعها، فما فِعْلُهم هذا عن عجز ومشقة، وإنطلاقًا من (**أصل و فرع**) حسبما هو في الإنزياح.

ثمّ تتوالى الاختيارات بعد ذلك كثرة؛ ممّا جعل ابن مجاهد (**أحمد بن موسى، ت ٣٢٤هـ .**) يستعرض واقع القراءات في عصره، و يميِّز بين ما هو مشهور منها، وما هو أقلُّ شهرة، فألَّف كتابه الذائع الصيت (**السبعة في القراءات**) حوى قراءات القرّاء السبعة، الذين أصبحوا فيما بعد من أصحاب القراءات الصحيحة، والمشهورة، و قد جعل لإختياره هذا ضوابط تتمثل في الآتي:

أ) ألاَّ يقرأ القارئ بوجه يراه جائزًا في العربية، من غير سند عن النبي ﷺ.

ب) ألاَّ يقرأ بقراءة قارئ غير مجمع عليه.

ومن لم يأخذ بهذين الشرطين؛ فيستحسن لنفسه حروفًا معينة، فإنها تعدُّ حروفًا شاذّة، رويت عن بعض الأوائل منفردة، و هي غير داخلة في قراءة العوام من أهل كلِّ مصر(٢٠)؛ ولهذا نُسِبَت اِختيارات محمد بن السَّمَيْفَع إلى الشذوذ لما فيها من نظر في السند، و كذا الحال مع أبي السَّمَّال البصري، و إبراهيم بن أبي عبلة، و عيسى بن عمر، لما في اِختياراتهم من مخالفة العامة، و مفارقة لها.

وهؤلاء السبعة الذين اِختارهم ابن مجاهد، هم مَنْ ارتضى قراءتهم خاتمةُ المحققين ابنُ الجزري (**محمد بن محمد، ت ٨٣٣هـ .**) إلى جانب القرَّاء الثلاثة الآخرين المعروفين بـ (**المتمِّمين العشرة**)، و ذلك في كتابه الشهير (**النشر في القراءات العشر**)، الذي تُوِّجَت به مرحلة الإختيارات عمومًا، و قد حوى (**ثمانين**) طريقًا محقَّقَةً للقراءات العشر، جرَّد من بينها طُرُقًا، وأسانيد محدَّدة لكلِّ قارئ من هؤلاء العشرة، وأعاد

---

(٢٠) ينظر للوقوف على صنيع ابن مجاهد: السبعة: ٨٧.

التأكيد على مسألة الرواية عن كلٍّ منهم، والطرق لهؤلاء الرواة(٢١)، وما يزال هذا الأمر قائمًا إلى يومنا هذا، و سيظلُّ كذلك؛ لأن فعله قد حاز على رِضا علماء الأمة، فأقرُّوا بصنيعه هذا، مثلما أقرُّوا للبخاري بصنيعه في أمر الحديث الشريف، فكلا العَلَمَين حاز على ثقة الأمّة؛ فارتضَت عملهما، وإلتزمتهما في رُكني دينها: كتاب الله ﷻ، و سُنَّة نبيه محمد ﷺ.

وبذلك أصبح هؤلاء القرَّاء العشرة من أصحاب القراءات الصحيحة، والمقبولة (٢٢)، التي توافرت فيها أركان ثلاثة، هي:

أ) صحة سندها عن رسول الله ﷺ.

ب) موافقتها رسم أحد المصاحف العثمانية، و لو اِحتمالاً.

---

(٢١) ينظر: النشر: ٥٧/١. في حين أن كل ما في (الشاطبية، والتيسير) اللذين سبقاه . و كان جلُّ اعتماد الناس عليهما . أربعة عشر طريقًا.

(٢٢) ينظر للوقوف على صنيع ابن الجزري :النشر: ٥٤/١، و ينظر كذلك :٣٨/١ ؛ للوقوف على آراء أهل السنة والجماعة من علماء التفسير، والقراءات:كالبغوي المفسر، وأبي العلاء الهمداني العطار، صاحب (غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار :٣/١) الذين اِرتضوا فعل هؤلاء القراء العشرة، فقد اتفقت الأمة على اِختيارهم في قراءتهم، مع التنبيه على أن الرأي أنه إذا ما ثبتت قراءة لغيرهم، و صحَّت وفق الشروط التي صحت بها قراءات فإنه لا ضير من القراءة بها كما يفتي إمام عصره أحمد ابن تيمية كما ينقل ابن الجزري رأيه في الجواب على من أراد أن يحصر الأحرف السبعة بعدد معين.النشر : ٣٩/١، أو كما يقول ابن الجزري: " و لكن من لم يكن عالِمًا بها، أو لم تثبت عنده، كمن يكون في بلاد الإسلام بالمغرب، أو غيره، و لم يتصل به بعض هذه القراءات؛ فليس له أن يقرأ بما لم يعلمه، فإنَّ القراءة كما قال زيد بن ثابت سُنَّة يأخذها الآخر عن الأول، كما أن ما ثبت عن النبي ﷺ من أنواع الاِستفتاحات في الصلاة، و في أنواع صفة الأذان والإقامة، و صفة صلاة الخوف، وغير ذلك. كلُّه حَسَنٌ يُشرعُ العملُ به لِمَن عَلِمَهُ، وأمَّا مَنْ عَلِمَ نوعًا، و لَمْ يعلَمْ بغيره فليس له أن يعدِلَ عمَّا علِمَهُ إلى ما لم يعلَمْ، وليسَ له أن يُنكر على مَنْ عَلِمَ ما لَمْ يعلمْه من ذلك، و لا أن يُخالِفه ". النشر : ٤٠/١.

ج) موافقتها اللغة العربية، و لو بِوَجْهٍ.(٢٣)

فأيَّما رواية تحقَّقت فيها هذه الشروط الثلاثة قُبلَت، و عدُّت قراءة قُرآنية، يُقرأ بها في الصلاة، وخارجها، ولا خلاف عند العلماء في ذلك، فهو قول عامة العلماء كما ذكر الصفاقسي.(٢٤)

إنَّ إطلاق مصطلح **(القراءات السبع)**، أو **(القراءات العشر)** لا يعني خروجًا على مفهوم الاختيار في القراءة؛ فنافع اختار قراءته من قراءات سبعين من التابعين، وكذا حمزة اختارها من مجموع قراءات شيوخه، و كذا فعل عاصم، والكسائي، وأبو عمرو، وغيرهم من القرّاء المعدودين في العشرة، و قد كان علماء القراءات على دراية من ذلك، فهذا هو ابن الجزري يستخدم مصطلح **(الاختيار)** في وصف القراءات السبع، فيقول: **(اختيار حمزة)**(٢٥)، و**(اختيار نافع)**(٢٦)، و **(اختيار أبي عمرو)**(٢٧)، و**(اختيار الكسائي)**.(٢٨)

فمصطلح **(القراءة)** ـ قديمًا ـ يُرادف مصطلح **(الحَرف)**، وكان يراد بهما الطريقة التي قرأ بها الصحابة الأجلاَّء الذين أشرنا إليهم من قبل ممَّن علا شأنُهم في أمر رواية القرآن، و إقرائه عن النبي ﷺ، و لذلك نلحظ المصنِّفين يقولون : قراءة زيد بن ثابت، كما يقولون: حرف زيد، والحال كذلك مع عبد الله بن مسعود، وأُبيٍّ بن كعب، وغيرهم ﷺ.

---

(٢٣) ينظر : النشر : ٩/١.

(٢٤) ينظر : غيث النفع في القراءات السبع : ١٧.

(٢٥) غاية النهاية : ١/ ٢٦٢.

(٢٦) غاية النهاية : ٢/ ٢، ٣٣١.

(٢٧) غاية النهاية : ١/ ٣٥١.

(٢٨) غاية النهاية : ٢٦/٢.

وأمَّا مصطلح (**الاختيار**) فقد أُطلق للدلالة على ما قام به علماء القراءات من التابعين، الذين تلقوا قراءاتهم عن الصحابة الأجلاَّء على اختلاف مصادرها، واختاروا من بينها قراءة ارتضوها؛ فنُسِبتْ إليهم، وعُرِفُوا بها، وكذا الحال مع علماء القراءات من تابعي التابعين، الذين لم يخرجوا في اختيارهم عن شيءٍ ممَّا رُوِيَ عن الصحابة من قراءات قرآنية.

وتشمل هذه المرحلة من مراحل الاختيار في القراءات من صُنِّفوا في القرَّاء السَّبعة، إلاَّ أنَّ المُلاحظ في هذه المرحلة أن مصطلح (**القراءة**) كان هو الغالب في الاستعمال، فكان يطلق غالبًا على تسعة من القرّاء العشرة، أمّا مصطلح (**الاختيار**) فأقلُّ استعمالاً مع هؤلاء، إلى جانب إطلاقه منفردًا على صنيع خلف ـ القارئ العاشر ـ فيقال (**اختيار خلف**)، ثمَّ أخذ هذا المصطلح يشقُّ طريقًا له فيما قام به غيرهم من أصحاب الاختيار المتأخرين، فأصبح حينها يقال: (اختيار أبي عُبيد، وأبي حاتم، والرؤاسي، واليزيدي، و ورش، ...).(٢٩)

ج) ضوابطه:

يقول مكي: " وأكثر اِختياراتهم إنَّما هو في الحرف إذا اِجتمع فيه ثلاثة أشياء:

١ . قُوَّةُ وَجْهه في العربية.

٢ . مُوَافقتُه المصحفَ.

٣ . اِجتماعُ العامّة عليه "(٣٠)**، أو الأُمَّة** ـ كما عبَّر عن ذلك أبو شامة ـ.(٣١)

---

(٢٩) ينظر: أبحاث في علوم القرآن: ٤٤، و ينظر كذلك: الإيضاح في القراءات العشر: ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩١، وغاية الاختصار: ١/١٦١، و غاية النهاية: ١/ ١٤٦، ١٥٤، ١٨٨، ٢٦٢، ٣٥١، و: ٢/ ٢، ١٨، ٢٦، ٤٩، ١٤٨، ٢٧٤، ٢٩٤، ٣٢٠، ٣٣١، ٣٧٤، ٣٨٧، و مصطلح الإشارات: ٥٨.

(٣٠) الإبانة: ٨٩.

=(٣١) المرشد الوجيز: ١٥٨، ١٧٢.

ومصطلح (**العامّة**) عند القُرَّاء مختلف فيه ، فهناك من حَمَلَهُ على ما اِتَّفق عليه :

. أهلُ المدينة والكوفة.(٣٢)

. أو أهلُ الحرمين (مكة، والمدينة).(٣٣)

وربما جعلوا الاعتبار في الاختيار ما اتَّفق عليه نافع ، وعاصم ؛ فإنَّ قراءة هذين الإمامين أولى القراءات ، وأصحُّها سَنَدًا ، وأفصحُها في العربية ، و يتلوها في الفصاحة قراءةُ أبي عمرو ، والكسائي.(٣٤)

وهذا الاعتبار هو الذي جعل العلماء يقبلون على قراءة عاصم ـ براوية حفص ـ منذُ وقت مبكر ، يقول مكي : " قراءة عاصم مُختارة عند مَن رأيتُ من الشيوخ ، مُقدَّمة على غيرها ؛ لفصاحتها ، و لصحة سندها ، و ثِقَة ناقلها ".(٣٥)

ونرى أنَّ هذه الضوابط التي سعى هؤلاء القرَّاء إلى وجودها في اِختياراتهم في هذه الفترة الزمنية ، من المفترض أن نقف عليها من خلال النصوص المروِيَّة عنهم ، أو المستنبطة من الحروف التي وقع عليها اِختيارهم ، وواضح أنها لم تكن موضع اتفاق عندهم ؛ بدليل اِختلاف قراءاتهم ، وتصنيفها بين مقبولة ، وشاذة ، واِختلاف نظرتهم إلى الضابط الذي تُعرَف بموجبه القراءات الشاذة ، أو أنَّ سعيهم كان متباينًا ، فمنهم المجتهد صاحب الهمّة الذي أكدَّ نفسه ، وأتعبها في تحقُّق الشروط المُثلى للوصول إلى الحرف المُختار ، ومنهم من رضي بما هو دون ذلك ، أو أنهم لم يدركوا أهمية الأمر الذي أقدم عليه الخليفة عثمان بن عفان ﵁ ، عندما قام بجمع الأمة على مصحف

---

(٣٢) ينظر : الإبانة : ٨٩.

(٣٣) ينظر : المرشد الوجيز : ١٥٨ ، ١٧٢ ، والتبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن : ١٢٢.

(٣٤) ينظر : التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن : ١٢٢.

(٣٥) التبصرة : ٢١٩.

واحد متفق عليه، يُغلِّب المصالح لديها؛ بلمِّ شتاتها على واقع لغوي يتجاوز الخصوصياتِ الضيقةَ، التي كانت في طريقها لتمزيق العربية العامة، والحلول محلها.

فهاهم أصحاب الاختيارات من القراء الذين بلغ عددهم حتى عصر ابن مجاهد ـ وهو العصر الذي خُتم به عصر الاِختيار على مستوى القُرَّاء ـ **(١٨٥)** قارئًا (٣٦)، قد كان معيار الاختيار عندهم غير مُتَّفقٍ عليه؛ فمنهم من جعل من صحة السَّنَد في تلك المرحلة رُكنًا أساسيًّا في الحرف المُختار؛ في حين أن طائفةً منهم جعلت من كثرة القُرَّاء في الحرف، والعلو في درجاته، فضلاً على وجاهته في اللغة أساسًا في ذلك؛ و لذلك نراهم يتفاوتون في علوِّ أسانيد اِختياراتهم، و قوة وجهها في العربية، و هذا الذي جعل العلماء، والمصنِّفين يُقدِّمون حرفًا على آخر، يقول أبو عُبَيد القاسم بن سلاَّم ـ فيما ينقله الأندرابي ـ: " إنَّما تَوَخَّيْنا في جميع ما اِخترناه من القراءات أكثرَها من القَرَأَة أَهلاً، وأَعرَبَها في كلام العرب لغةً، وأصحَّها في التأويل مذهبًا؛ بمبلغ علمنا، واِجتهاد رأينا ".(٣٧)

ويصف ابنُ الجزري ـ أيضًا ـ اِختيارَ أبي عُبَيد بأنَّه " اِختيارٌ وَافقَ فيه العربيةَ، والأَثَر "(٣٨)، وهذا الذي قام به أبو عُبيد يشاطره فيه معاصره أبو حاتم السجستاني؛ فهما لم يجعلا " الاِختيار بناءً على عدد القراءات المحلية، و عدد القُرَّاء فقط، و إنَّما يَتِمُّ بصفةٍ أكثر؛ بناءً على قيمة هذه القراءات، و مكانة قُرَّائها "(٣٩). وكذلك الحال مع

---

(٣٦) ينظر : معرفة القراء الكبار (الطبقة الثامنة) :٢١٦/١. عدد الصحابة من هؤلاء (١١) قارئًا ؛ فيتبقى (١٧٤) قارئًا ممَّن جاء بعدهم، وليس كلُّ من ذكر في هؤلاء من أصحاب الاِختيارات.

(٣٧) الإيضاح : ٣٨٧.

(٣٨) ينظر : غاية النهاية : ١٨/٢.

(٣٩) تاريخ التراث العربي : ١/١ / ٢٩.

أيوب المتوكل الأنصاري، و محمد بن سعدان، اللَّذَين اِتَّبعا الأَثرَ في اختيارهما، ولم يخالفا المشهور من القراءة.

ويروي ابن مجاهد من النصوص ما يوقفنا على مدى الدِّقة التي يتصف بها هؤلاء القرَّاء، يقول: " حدثني أحمد بن محمد بن بكر، عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: (يشاءون) بالياء، في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[الإنسان: ٣٠]، قال هشام: هذا خطأ، (تشاءون) أصوب. قال خُلَيد لأيوب القارئ: أنت في هذا واهمٌ. يعني (تشاءون)، قال: واللهِ إني لأُثبتها كما أُثبِتُ أنك عتبة بن حمَّاد "(٤٠)، و حدَّث نصر بن علي الجهضمي، قال: "حدَّث ابن أخي الأصمعي عن عمّه، قال: قلت لأبي عمرو بن العلاء ﴿وَبَٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ﴾ [الصافات: ١١٣]، في موضع ﴿وَتَرَكۡنَا عَلَيۡهِ﴾ [الصافات: ١٠٨]، أيُعرفُ هذا ؟ فقال: ما يُعرف إلاَّ أن يُسمع من المشايخ الأولين. قال: و قال أبو عمرو: إنما نحن فيمن مضى كبَقْلٍ في أصول نَخْلٍ طِوَالٍ ".(٤١)

وهاهو كان لا يُميل الألف في (فاعِل) إذا كانت الراء في موضع العين من الفعل، مثل قوله ﴿هَٰذَا مُغۡتَسَلُۢ بَارِدٞ﴾ [ص: ٤٢]، إلاَّ أنَّه قد روى عنه محبوبُ بن الحسن، و عباس، والأصمعي﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ﴾ [البقرة: ١٦٧]، مُمَالةً، و لم يَروِها غيرُهم. و هذا خلاف ما عليه العامة من أصحابه[من منع إمالة الخاء لاستعلائها](٤٢)؛ و ذلك أنَّ الأمر لا يُحمل على القياس؛ و لو كان كذلك لَلَزِمَ مَنْ أمالَ﴿فِي ٱلۡغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ﴾ [البقرة: ١٦٧]، أن يُميلَ

---

(٤٠) السبعة: ٦٦٥.

(٤١) السبعة: ٤٨. لقد وفاه ابن مجاهد الأمر حقه حين قال عنه: (كان لا يَقرأُ بما لم يَتَقَدَّمْهُ فيه أَحدٌ).

(٤٢) ذكر في السبعة: (و هذا خلاف ما عليه العامة من أصحابه، مع فتح إمالة الخاء لاستعلائها). والصواب فيما أرى ما أثبتناه؛ لأنَّ العبارة كما هي لا يستقيم معناها مع بيان سبب ترك الإمالة في (**بخارجين**) بسبب الاستعلاء في الخاء.

﴿ بِطَارِدِ ﴾ [الشعراء : ١١٤]، ﴿ وَٱلْغَـٰرِمِينَ ﴾ [التوبة : ٦٠]، فهي حروف تشترك في أنَّ الألف فيها مسبوقة بأصواتٍ من صفاتها الاستعلاء، وهو ما لم يُروَ عنه أنه أماله بشكل عام، ما عدا الحروف المنصوص على إمالتها، ممَّا يعني أنَّ الأمر ليس محمولاً على القياس وحده، بقدر ما هو محمول على الأثر، والرواية.(٤٣)

ينقل أبو شامة عن القاضي أبي بكر الأشعري قوله: " و لو سوَّغنا لبعض القرَّاء إمالة ما لم يُمِلْهُ الرسول ﷺ، والصحابة، أو غير ذلك، لسوَّغنا لهم مخالفة جميع قراءة الرسول ﷺ".(٤٤)

ويروي خلف بن هشام الأسدي (ت ٢٢٩هـ) نصًا عن الكسائي يبيِّن فيه أنَّ العبرة عنده هي صحةُ الرواية، و قوتها؛ فإذا ما صحَّ وجه القراءة في العربية، فإنَّ القراءة تُقبلُ عنده، و يبقى الفيصلُ في الموضوع هو قوّة الرواية، و صحّتها، و ذلك أن القرآن كغيره من النصوص، المعوَّل فيه على الرواية. يقول: " كان الكسائي إذا كان شعبان وُضِع له منبرٌ، فقرأ هو على الناس في كلِّ يومٍ نِصْفَ سُبْعٍ، يختم ختمتين في شعبان، و كنت أجلس أسفل المنبر، فقرأ يومًا في سورة الكهف ﴿ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا ﴾ [الكهف: ٣٤]، فنصب (أكثر) فعلمت أنه قد وقع فيه، فلمَّا فرغ أقبل الناس يسألونه عن (أكثر) لِمَ نصبَهُ؟ فَثُرْتُ في وجوههم: إنه أراد في فتحه (أقلَّ) في ﴿ إِن تَـرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا ﴾ [الكهف: ٣٩]. فقال الكسائي: (أكثرُ) ـ بالرفع ـ فمحوه من كتبهم، ثم قال لي : يكون أحدٌ من بعدي يسلمُ من اللحن؟ قال: قلتُ: لا، إنَّما إذا لم تسلم منه أنت فلم يَسْلَمْ منه أحدٌ بعدَك؛ قرأْتَ القرآن صغيرًا، وأَقرأْتَ الناسَ كبيرًا، و طَلَبْتَ الآثارَ فيه، والنحوَ ".(٤٥)

---

(٤٣) ينظر : السبعة : ١٥٠.

(٤٤) المرشد الوجيز : ١٦٦.

(٤٥) إنباه الرواة :٢/ ٢٦٢.

لقد كان بوسع الكسائي، وهو الضَّليعُ في العربية أن يجد وجهًا لقراءة النصب؛ إلاَّ أن القراءة أَثرٌ، وسُنَّةٌ (٤٦)، ولا يملكُ المَرءُ إزاءَها أنْ يُعمِلَ ذهنه، و يقرأ بحرفٍ يأخذُ به من باب القياس على غرار ما يُعمَلُ به في اللغة.

وإنَّ وَقْفةً على القراءات التي جاءت فيها **(ما)** النافية العاملة عمل **(ليس)** تجعلنا نستجلي موقف القرَّاء من الرواية، بغض النظر عن اللهجات البيئية التي ينتمون إليها، أو الآراء اللغوية والنحوية التي يَرَوْنها:

ـ قرأ عاصم في رواية المفضل عنه ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ﴾[المجادلة: ٢]، بالرفع، و قرأ الباقون بالنصب (٤٧)، و قرأ عبد الله بن مسعود (بأمَّهاتِهم) بزيادة الباء. (٤٨)

ـ قرأ الجمهور ﴿وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، بالنصب، و قرأ ابن مسعود (بشرٌ) بالرفع. (٤٩)

فابن مسعود كان يذهب إلى الرفع، و هي لهجة تميمية تهمل (ما)، أو مع الباء، و هي اللهجة الحجازية الباقية، و جاءت قراءة عاصم ـ في رواية ـ بالرفع موافقة اللهجة التميمية، و قرأ موافقًا الجمهور بالنصب، و في ذلك موافقة للهجة الحجازية القُدْمَى (٥٠)،

---

(٤٦) ينظر: السبعة: ٥٢ (روي عن زيد بن ثابت عن أبيه، قال: القراءة سُنَّةٌ)، و(عن يعقوب، قال: سمعنا أشياخنا يقولون: إنَّ قراءة القرآن سُنَّة، يأخذها الآخر عن الأول).و هناك مرويات أخرى حول هذا المعنى في الصفحة نفسها.

(٤٧) السبعة: ٦٢٨.

(٤٨) قراءة عبد الله بن مسعود: ١٦٣.

(٤٩) البحر المحيط: ٥/٣٠٤، و قراءة ابن مسعود: ١١٦.

(٥٠) ينقل أبو حيان عن الزمخشري أن إعمال (ما) عمل (ليس) هو اللغة الحجازية القُدْمَى، و بها جاء القرآن الكريم، وأنما قال (القُدْمَى)؛ لأن الكثير في لغة الحجاز إنما هو جر الخبر بالباء، فتقول: ما زيدٌ بقائمٍ. وعليه أكثر ما جاء في القرآن الكريم، وأمَّا نصب الخبر فمن لغة الحجازيين القديمة حتى إن النحويين لم يجدوا غير شاهد واحد على نصب الخبر، و هو قول الشاعر:

أبناؤها مُتكنِّفون أباهم = حَنِقُو الصُّدور و ما هُمْ أولادَها

و هو من البيئة الكوفية، والنحاة الكوفيون ينكرون إعمال (ما)، و يَرَوْنَ أن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان عليه قبل دخولها، وأن المنصوب بعدها جاء على إسقاط الباء؛ لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلاَّ بالباء، فإذا حذفوها عوَّضوا منها النصب، كما هو معهود عند حذف حرف الجر، و لِيُفرِّقوا بين الخبر المقدَّر فيه الباء وغيره(٥١). و مع ذلك نجد عَلَمَهم، و شيخ مدرستهم (الكسائي) يخرج عن هذا الذي يَرَوْنه، و يقرأ هو، و قرَّاء الكوفة الآخرون بالنصب، بما يُفَسَّرُ تفسيرًا لا لَبْسَ فيه بمخالفة مذهبهم النحوي الذي يقولون بموجبه بإهمال (ما) حملاً على لهجة تميم في ذلك، و ما ذاك إلاَّ لأن الأمر لا يعدو كونها رواية متصلة بسند، في حين أن ما يرَوْنه رأيٌّ يحتمل الخلاف، والروايةُ أحقُّ أن تُتَّبَع.

في حين ذهبت طائفةٌ من القُرَّاء إلى اِختيار حروف على قياس العربية، وما صحَّ عندهم في اللغة، منهم: يحيى بن أبي سليم (أبو البلاد النحوي الكوفي)، و عيسى بن عمر، وأبو عمران الرَّقي (موسى بن جرير)، وابن مِقْسَم، الذي يعدُّ المثال الصارخ في هذا الباب؛ فهو يرى ـ كما تذكر الروايات ـ أنَّ كلَّ ما صحَّ وجهُه في العربية، ووافق رسم المُصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، و إن لم يكن له سندٌ(٥٢)؛ فأدَّى به

=ينظر:البحر المحيط :٣٠٤/٥، واللهجات العربية في القراءات القرآنية :١٧٩.

و بذلك تكون (ما) قد تدرجت في عملها، فمن النصب في الخبر، إلى الإهمال، إلى اقتران الخبر بالباء، و هو الأكثر. و معنى ذلك أن اللغة المشتركة لم تأخذ بلهجة الحجازيين الحالية في إعمال (ما)، بل أحيت لهجتهم القُدْمَى التي تنصب فيها (ما) الخبر حسبما يذكر أبو حيان الأندلسي. و في رأيي أنها ليست إلاَّ العربية العامة قبل أن تتفرع عنها اللهجات التي أصبحت تعيش إلى جانبها، و تزاحمها، و هذا من فضل القرآن على العربية العامة، و سرٌّ من أسرار إعجازه، و هو أمر سيكون لي فيه وقفة في بحث مستقل في قابل الأيام إن شاء الله.

(٥١) ينظر بشأن الخلاف النحوي حول إعمال (ما): الكتاب :٢١/١، و همع الهوامع:١٢٣/١، واللهجات العربية في القراءات القرآنية:١٧٨.

(٥٢) ينظر : غاية النهاية : ٥٤/٢.

ذلك إلى أن يقرأ بحروف تخالف إجماع القرّاء، والرُّواة مُستخرِجًا لها وجوهًا من اللغة، من ذلك ما ذكره ياقوت في ترجمته، من أنَّه كان يقرأ(خلصُوا نُجباءَ) في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا ﴾[يوسف: ٨٠]، و هي ـ كما قال ياقوت ـ قراءة بعيدة عن المعنى ؛ إذْ لا وجه لذكر نَجَابة إخوة يوسف عند يَأْسهم منه أن يُجيبهم إلى ما سألوه يأْسًا كاملاً. في حين أن الوجه في ذلك (نَجِيًّا)، من المناجاة، أي: أنهم انفردوا يتناجون و يتشاورون. يقول ياقوت: " و له كثيرٌ من هذا الجَنْيِ: من تصحيف الكلمة، واستخراج وجهٍ بعيدٍ لها مع كونها لم يقرأ بها أحدٌ ".

وهي لاشكَّ بدعةٌ ضلَّ بها ضلالاً بعيدًا ؛ فكان طبيعيًّا أن يأخذ ابن مجاهد على يده، ويرفع أمره إلى الحُكَّام حتى يَرُدَّه عن ضلاله ؛ فعُقِدَ له مجلسٌ حضره القُضاةُ والقُرَّاءُ، و سُئِلَ البرهانَ عن صِحَّةِ ما ذهب إليه، فلم يستطع أن يُدليَ بأيَّة حُجّة، وأذعنَ بالتوبةِ من بدعته، وما أَوقع فيه نفسه من الضلالة، واستوهَبَه ابنُ مجاهد من وُلاةِ بغداد ؛ فلم يوقعوا به الأذى. ويُقال إنَّه كان يَلِجُّ بعد وفاة ابن مجاهد في هذه الضلالة قائلاً: إنَّ خلف بن هشام ـ أحد القُرّاء العشرة ـ، وأبا عُبَيد: القاسم بن سلاَّم، و محمد بن سعدان اِختاروا لأنفسهم مذاهب مُفردة في القراءات، ومن حقِّه أن يصنع صنيعهم، وفاتَهُ أنهم لم يكونوا يختارون بعقولهم قراءاتٍ فيها تصحيفٌ لخطّ مصحف عثمان ﷺ.(٥٣)

ومع ذلك فإنَّه ليس ثَمَّة مواقف مسبقة من القرّاء تجاه اللغة ؛ كيف يكون ذلك والقرآن أنزل وفق لغة العرب، وسُنن كلامهم، ولكن ليس معنى ذلك أن يلتزم القارئ وجهًا فيها لا ينفك عنه، بل هو يتَّبع الرواية ـ قبل كلِّ شيء ـ بغض النظر عن الأصل اللهجي لما يقرأ به، و يرويه ؛ طالما أن الرواية تُسعفه، واللغة تُؤيده.

---

(٥٣) السبعة . ينظر: مقدمة المحقق : ١٩.

يروي ابن مجاهد في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمُ ﴾ [المطففين : ٣١]، أن ابن عامر قرأ (إلى أهلِهُمُ) برفع الهاء والميم، و ذلك ـ كما يقول ابن مجاهد ـ خلافُ ما أصَّلَ ابنُ عامر في سائر القرآن(٥٤). قال أبو علي الفارسي: يجوز ذلك [أي : لغة].(٥٥)

و هذا ما جعل الكسائي يقرأ قوله تعالى ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ [الفجر: ٤]، لمدة طويلة بالياء(يَسْري) وصلاً، و وقفًا، ثمّ رجع إلى غير ياء في الوصل، والوقف، كما يقول أبو عُبَيد.(٥٦)

و بهذا يُفسَّر تركُ أبي عمرو الهَمْزَ في قراءته؛ " فهو من قبيلة تميم أصلاً ـ و هم ممَّن عُرفوا بتحقيق الهمزة ـ، لكنَّه أقام مُدَّة في مكة والمدينة، و قرأ القرآن هناك، وظهر أثر ذلك في قراءته، فإنَّه كان إذا أدرج القراءة، أو قرأ في الصلاة لم يهمز كلَّ همزة ساكنة، من ثَمَّ لم تستقم قوانين الهمز عنده في أول الأمر، و لكنه بعد تلك المناظرة مع عبد الله ابن أبي إسحاق البصري (ت١١٧هـ)، اِعتنى بالموضوع حتى بلغ الغاية القصوى في ضبطه ".(٥٧)

و في هذا الباب يقول علي بن نصر: " سمعتُ أبا عمروٍ يقرأ ﴿ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ﴾ [الفجر: ١٥]، ﴿ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ﴾ [الفجر: ١٦]، يقف بالنون. قال اليزيدي: كان أبو عمرو يقول: ما أُبالي كيف قرأتُ: بالياء، أم بغير الياء في الوصل،

---

(٥٤) ينظر :السبعة : ٦٧٦، و إعراب القراءات السبع و عللها :٤٥٢/٢.

(٥٥) ينظر :الحجة لأبي علي : ٣٤٦/٧.

(٥٦) ينظر :السبعة : ٦٣٨.

(٥٧) أبحاث في العربية الفصحى :٨٦. المراد بالمناظرة ما كان بينه و بين ابن أبي إسحاق من نقاش علمي حول الهمز جعله يقول : " ما ناظرني أحدٌ قطُّ إلاَّ غلبتُه و قطعتُه، إلاَّ ابن أبي إسحاق فإنَّه ناظرني في مجلس بلال بن أبي بُردَة في الهمز فقَطعني ؛ فجعلتُ إقبالي على الهمز حتى ما كانت دونه ". ينظر : مجالس العلماء :٢٤٣.

فأمَّا الوقف فعلى الكتاب. أي : يتبع خط المصحف ، فيقف على النون فيهما مجزومة ، محذوفة الياء ، كما روى عنه عباسٌ "(٥٨). و يقول عباسٌ أيضًا : " سألتُ أبا عمرو عن قوله تعالى ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوۡ إِطۡعَٰمٌ فِي يَوۡمٍ ذِي مَسۡغَبَةٍ ﴾ [البلد : ١٣ — ١٤]، (فكَّ ، أطعَمَ)، أو(فكٌّ ، إطعامُ)، فقال : أيَّتهما شِئْتَ ".(٥٩)

أمَّا إذا لم تُسعف الروايةُ، والسَّنَدُ القارئَ فلا شيءَ يَحُولُ بين العلماء، وبين تخطئتهم له، ونسبةِ ما اِختاره إلى الغلط (**روايةً**)(٦٠)، على الرغم من صحته في اللغة، فالقرآن ليس معنيًّا بأن يستوعب لهجات العرب جميعها (**ألفاظًا، و تراكيب**)؛ فهو يخاطبهم بالقَدْرِ الذي تحتاجه معانيه، و تراكيبه من ألفاظهم، وضوابطهم؛ فهو نص ديني بقالب لغوي، وليس العكس. فهو كأيِّ نصٍ شعريٍّ، أو نثريٍّ ترويه العرب، ليس مطلوبًا من قائله أن يُثقِلَه بقضايا اللغة على حساب المضامين التي يريد أن يوصلها للآخرين.

و هذا ما حمل العلماء على تخطئة ما رواه أبو عُبيد (القاسم بن سلاَّم) في كتابه (القراءات)، عن الكسائي، عن أبي بكر، عن عاصم من أنه قرأ ﴿ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا ﴾ [الكهف : ٧٦]، بضم اللام و تسكين الدال (لُدْنِي). قال أبو عليّ الفارسيّ في الحُجّة : "هو غلطٌ في الرواية، لا من جهة اللغة و مقاييسها "(٦١)، ففي (لَدن) إذا أُفردت ثلاث لغات : لَدُنْ، و لَدْنٌ، و لُدْنٌ.(٦٢)

---

(٥٨) ينظر :السبعة : ٦٨٤، ٦٨٥.

(٥٩) ينظر :السبعة : ٦٨٦.

(٦٠) لقد أحصيت في كتاب السبعة لابن مجاهد (٣٥) خمسة و ثلاثين موضعًا خطَّأ فيها القرَّاء من جهة الرواية، على الرغم من قبولها لغة، أو موافقتها خطَّ المصحف.

(٦١) الحجة لأبي علي : ٣/٤٠٦، و ينظر : السبعة : ٣٩٦، فقد أشار ابن مجاهد إلى الغلط من غير أن ينسبه إلى الرواية على غرار ما ذكر أبو عليّ الفارسي.

(٦٢) الحجة لابن خالويه :٢٢٨.

و مثلُ ذلك ما ذكره ابنُ مجاهد من المحاورة التي دارت بين أبي خُلَيْد(٦٣)، وأيوب بن تميم القارئ (٦٤) فيما روياه عن ابن عامر في قوله تعالى ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[الإنسان: ٣٠]، فقد قرأ ابن كثير، وأبو عمرو (يشاءون) بالياء، في حين قرأ الباقون ـ بمن فيهم ابن عامرـ (تشاءون) بالتاء. يقول: " حدثني أحمد بن محمد بن بكر(٦٥)، عن هشام بن عمار(٦٦)بإسناده عن ابن عامر(يشاءون) بالياء. قال هشام: هذا خطأٌ،(تشاءون) أصوب. قال أبو خُلَيْد لأيوب القارئ: أنت في هذا واهِمٌ ـ يعني: راويته (تشاءون) بالتاء ـ قال: والله إنّي لأُثْبِتُها كما أُثْبِتُ أَنَّك عُتْبَةُ بنُ حَمَّاد ".(٦٧)

و على أساس من هذا نستطيع أن نتفهَّمَ أمر الروايات القرآنية التي توقف عندها بعض اللغويين، والنحاة؛ فالعربية مُتَسِعَةٌ جدًّا، و لا يبعد أن تخفى على الأكابر الأجِلَّة، ولسان العرب أوسعُ الألسنة مذهبًا، وأكثرُها ألفاظًا، و لا يُحيطُ بجميع علمه إنسانٌ غيرُ نبيٍّ على حدِّ قول الإمام الشافعي رضي الله عنه(٦٨)؛ إلاَّ إذا كانت نُبُوَّتُه لغرض الإحصاء اللغوي، وحاشا أحدٍ أن يقول ذلك.

---

(٦٣) هو عُتبَة بن حمَّاد الدمشقي، روى القراءة عن نافع، و عنه روى محمد بن إسحاق المُسيَّبي.

(٦٤) هو الذي خلف يحيى بن الحارث على قراءة ابن عامر في دمشق، (ت ١٩٨هـ .)، ينظر: معرفة القراء الكبار: ١٢٢/١، و غاية النهاية: ١/ ١٧٢.

(٦٥) هو أبو العباس، مولى بني سُلَيم، روى القراءة عن هشام، و رواها عنه ابن مجاهد.

(٦٦) هو إمام أهل دمشق، و مقرئهم و مَحَدِّثهم، أخذ القراءة عن عِراك بن خالد، و هشام أحد من خلفوا يحيى بن الحارث الذِّمَاري، تلميذ عبد الله بن عامر في القراءة، و يُعدُّ طريق هشام عن ابن عامر من أهمّ طرق قراءته، إنْ لم يكن أهمَّها، (ت ٢٤٥هـ .)، ينظر: معرفة القراء الكبار: ١/ ١٦٠، و غاية النهاية: ٢/ ٣٥٤.

(٦٧) السبعة: ٦٦٥. و عباس: هو العباس بن الفضل الأنصاري، قاضي الموصل، أحد رواة أبي عمرو. ينظر: السبعة: ٨٥.

(٦٨) ينظر: الرسالة: ٤٢، والإتقان: ٣٩٤/١، و روح المعاني: ١٧٤/١٢.

إنَّ ما قيل عن قراءة ابن مسعود، و مخالفتها خَطَّ المصحف، هو الذي حمل ابن الجزري أيضًا على استبعاد ابن مُحَيْصِن من أن يلحقه بالقُرَّاء المشهورين، يقول عنه في ترجمته: " لولا ما في قراءته من مخالفة المُصحف العثماني لألحقته بالقراءات المشهورة"(٦٩)، و كذلك الحال مع ابن شَنَبُوذ الذي كان يرى جواز القراءة بما خالف رسم المصحف.(٧٠)

هذا في الوقت الذي كان فيه قُرَّاء آخرون يُظهِرون فيه حرصهم على متابعته، و جَعْلِهِ المُعَوَّل عليه في قبول القراءة، يقول ابن مجاهد: " حدّثني محمد بن يحيى الكسائي عن خلف، قال: سمعتُ الكسائي يقول: السِّينُ في ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، أَسْيَرُ في كلام العرب، و لكنِّي أقرأُ بالصاد، أَتَّبِعُ الكِتابَ، الكِتَابُ بالصَّاد ".(٧١)

و أرى ـ كما قلت من قبل ـ أنه لو أُعيد النظر في معرفة السبب الذي حمل القرآن على المجيء وفق هذه الأوجه من اللغة دون غيرها؛ لوقفنا على أسرار من إعجاز القرآن تعزز من مكانة العربية العامة، و تدفع عنها ما كان ينتظرها من خطر اللهجات المتفرِّعة عنها.

إذْ لا يُعقل أن يُقبَل حرف في كتاب الله، و غيُره أسيرُ منه، واللهُ قد تحدّى العربَ الفصحاءَ بفصاحته، مع الإحاطة علمًا بأنَّ القرآن ليس معنيًّا بأن يستوعب لهجات العرب جميعها؛ فهو يخاطب العرب بلغتهم بالقدر الذي تحتاجه معانيه، وتراكيبه من ألفاظهم، وضوابطهم، وليس بكل ألفاظ لغتهم، و ضوابطها؛ فهو نصٌ دينيٌّ بقالب لغويٍّ، وليس العكس، فهو في ذلك كأيّ نصٍ شعريٍّ، أو نثريٍّ ترويه العربُ، ليس مطلوبًا من قائله أن يُلِمَّ بقضايا اللغة جميعِها، بل بحسب حاجته منها، "فما يجوز في العربية أوسع من أن تأتي به القراءات، أو أن يُحصر في نصٍ واحدٍ، و إن

---

(٦٩) غاية النهاية: ٢/ ١٦٧.

(٧٠) ينظر: غاية النهاية: ٢/ ٥٤.

(٧١) السبعة: ١٠٧.

كان القرآن نفسه، و لا ينبغي لطالب العربية أن يذهب به الظنُّ إلى أن اللغة هي كلُّ ما جاء به القرآن و قراءاته؛ فيُمنع ما سواه ممَّا هو سائغ، ففي ذلك خنقٌ للإمكانات اللغوية الهائلة "(٧٢)، "و القُرَّاء لا تقرأُ بكلِّ ما يجوز في العربية؛ فلا يَقْبُحَنَّ عندك تشنيعُ مُشَنِّع ممَّا لمْ يقرأْه القُرَّاء ممَّا يجوز ".(٧٣)

وبهذا نستطيع أن نستوعب أمر الروايات القرآنية التي توقف عندها بعض العلماء في أمور تتعلق بالعربية، ويشدُّ من أزرنا فيما ذهبنا إليه من جعل هذا الضابط معيارًا للحكم على شذوذ القراءة أمران:

أ) أنَّ شرط الرواية إذا فُقِدَ لم تَعُد الرواية قرآنية من أصلها، و رُدَّت على راويها، لأنَّ هذا الشرط هو المُعوَّل عليه في إثبات قرآنية الرواية بادئ ذي بدء؛ فأنَّى لنا أن نسمِّيها قراءة شاذة، وهي لم تحظَ بشرف التسمية أصلاً، و قد حُقَّ لمكي، وغيره من العلماء أن يصنِّفوا هذا النوع من المرويات تحت مسمَّى (**الموضوع المُختَلَق**).(٧٤)

ب) أنَّ هناك قراءات غير قليلة، جاءت موافقة خطَّ المصحف الإمام، ولها وجهٌ من العربية؛ و مع ذلك عُدَّت في الشواذِّ ؛ كونها رواية آحاد لم تثبت في العرضة الأخيرة، كقراءة ابن محيصن (الشمسُ والقمرُ)بالرفع، في قوله تعالى ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا ﴾ [الأنعام: ٩٦]، على أنهما مرفوعان على الابتداء، والخبر محذوف، تقديره: مجعولان حُسبانًا، في حين قرأ الجمهور بالنصب: (الشمسَ والقمرَ)(٧٥)، ومثل ذلك أيضًا قراءة (أَنْفَسِكم) في قوله تعالى ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ﴾ [التوبة: ١٢٨]، أي من أشرفكم، وأفضلكم، ونسبت هذه القراءة إلى النبي ﷺ، و فاطمة، و عائشة رضي الله عنهما ويحمل

---

(٧٢) الأحكام النحوية والقراءات القرآنية: ٢٠.

(٧٣) معاني القرآن للفراء: ١/١٤٧.

(٧٤) ينظر: الإبانة: ٨٥، ٨٩، والإتقان: ١/ ١٦٨.

(٧٥) مصطلح الإشارات: ٢١٣، وينظر: الكشاف: ٢/ ٢٩، والبحر المحيط: ٤/ ١٨٧.

على ذلك أيضًا ما خطَّأ به ابن مجاهد القراء في **(٣٥)** خمسة و ثلاثين موضعًا في كتابه **(السبعة)**، من ذلك ما رواه هبيرة عن حفص عن عاصم: أنه كان يكسر الشين من (شيوخًا) وحدها، و يضمُّ الباقي [الباء من : البيوت، والعين من: العيون، والغين من: الغيوب، والجيم من: الجيوب]، قال أبو بكر [ابن مجاهد]: وهذا خطأٌ [أي : في الرواية].(٧٦)

د) ختام القول فيه

وبهذا نكون قد وقفنا على محطات في أمر الاختيار لنخلص إلى القول بأصالة هذه الظاهرة في تاريخ القراءات، وهي تمثِّل منهجًا عمليًّا في اختيار القراءة، بدءًا من المرحلة التي كان يسعى فيها العربي إلى تحقيق الإنسجام بين القراءة واللهجة، و هي المرحلة التي توصف بمرحلة تعدُّد الأحرف، و يمكن أن نسميها **(مرحلة اِختيار أبناء البيئة)**، ثمَّ مرورًا بمرحلة البحث عن قوة السَّند بعيدًا عن التأثر اللهجيِّ، و هي مرحلة استيعاب أكبر قدر من القراءات من لدن القرَّاء الذين عُنُوا بأمر الرواية أيًّا كان لونها اللهجيِّ الذي تصطبغ به، و في هذه المرحلة تعددت القراءات و كثرت، و يمكن أن نسميها أيضًا **(مرحلة اِختيار القرَّاء)**، ثمَّ انتهاءً بمرحلة غربلة القراءات، والتمييز بين ما هو متواترٌ منها، و ما هو آحادٌ، وفي هذه المرحلة تمَّ حصر القراءات تأليفًا، ورواية في أَعدادٍ حملَتْ عناوينُ المصنفات أعدادَها، وأسماءَها، و يمكن أن نسمي هذه المرحلة **(مرحلة اِختيار العلماء)**. و بهذه المرحلة التي تُوِّجت بصنيع ابن الجزري **(ت ٨٣٣هـ .)** في كتابه **(النشر في القراءات العشر)** خُتِمَ أمرُ الاختيار، باتفاق علماء الأمة والمعنيين بأمر القراءات، ووقف الناسُ على ما هو ثابت من أمرها، ويصح أن يُتَعبَّد بها، و يُقرأ بها في الصلاة، وخارجها.

---

(٧٦) السبعة : ١٧٩.

المبحث الثاني: (الاِنزياح في اللغة)

وفيه:

أ) دلالة الاِنزياح: لغةً، واصطلاحًا.

ب) الأساس الذي يقوم عليه.

ج) الغرض منه.

د) الآثار المترتبة على القراءات من جرَّاء القول به.

هـ) ختام القول في أمره.

أ) دلالة الاِنزياح

١- لغةً:

هو الاِبتعاد، والزوال عن الشيء.(٧٧)

٢- اِصطلاحًا:

هو: " اِنحراف اللسان العربيّ الفصيح، أو اِنزياحه عن هذا الفصيح المألوف، أو اِستبداله حركةً بأخرى، وهي مسألة تُعزِّزُ مِحوَرية الكلمة التي حدثَ فيها ذلك ".(٧٨)

و عند الاطلاع على ما كتبه د. الحموز نجده يقدِّم له مفهومًا موسَّعًا؛ فيقول: "الاِنزياح في العربية يطالعنا في الحركة الإعرابية، أو البنائية، والكلمةِ التي توضع موضع أخرى، كوضع صفة العاقل موضع صفة غير العاقل، والفعلِ موضع فعل آخر، والمشتقِ موضع الجامد، والعكس، و جمعِ القلة موضع جمع الكثرة، والعكس، والضميرِ المفردِ موضع ضمير التثنية، أو الجمع، والعكس ".(٧٩)

إلاَّ أنَّ ما سيسعى للحديث عنه هو الاِنزياح في الحركة، غاضًا النظر عمَّا يكون في الكلمة، و يعني به: " اِستبدال حركة إعرابية، أو بنائية بأخرى، أو الاِنزياح من حركة إلى

---

(٧٧) ينظر: المعجم الوسيط: ٨٤٢/١، ٨٤٨.

(٧٨) اِنزياح اللسان العربي: ١٤.

(٧٩) اِنزياح اللسان العربي: ١٠.

أخرى ؛ لتوكيد الكلمة موضع الاِنزياح ، أو الاِستبدال بجذب الاِنتباه إليها. و هو جذبٌ يفرض نفسه على القارئ ، أو السامع ، أو الناقد ؛ ليتفكَّر في سبب هذا الاِنزياح ، و ما يُفضي إليه من دَلالة على حسب قصد المتكلِّم ، أو المؤلِّف ، أو المُنتِج الذي لا بدَّ من أن يكون بينه و بين المُتلقي أيًّا كان تواصلٌ إخباري ؛ ليتمكَّن هذا المُتلقي من تبيُّن مراد هذا المُتكلِّم مستعينًا بوسائل متعدِّدة داخل المقُول ، أو النص ، وخارجه ".(٨٠)

ب) الأساس الذي يقوم عليه

إنَّ الأساس الذي يقوم عليه مفهوم الاِنزياح بحسب ما يرى د. الحموز مبدأ (**الأصل والفرع**) في النحو العربي" فالنكرةُ أصلٌ ، والمعرفةُ فرعٌ ، والتذكيرُ أصلٌ ، والتأنيثُ فرعٌ ، والإفرادُ أصلٌ ، والتثنيةُ أصلٌ ، والجمعُ فرعٌ ، والإيجابُ أصلٌ ، والنفيُ فرعٌ ، والخبرُ أصلٌ ، والإنشاءُ فرعٌ ، وغيرُ ذلك "(٨١) ، " فالكلمةُ موضعُ الاِنزياح يمكن أن توسم بالبؤرة ، أو المحور ؛ لأنها تنبئ عن معلومة أكثر من تلك التي تنبئ عنها غيرُها ، أو أنها تُعدُّ الكلمةَ المهمَّةَ الرئيسةَ في الجملة ".(٨٢)

وعليه فإنَّه آثرَ أن يتوهَّم " أنَّ هنالك أصلاً اِنزاح عنه اللسان العربيُّ الفصيحُ ؛ لتوكيد الكلمة موضع الاِنزياح بجذب الاِنتباه إليها ، و هو جذبٌ يُفضي إلى التفكُّر فيها و في دَلالتها ؛ وعليه فإنَّ حركة الاِنزياح تُعدُّ عارضةً منعَتْ من ظهور الحركة الأصلية ".(٨٣)

واللافت للنظر في أمر حركة الاِنزياح عنده أنَّه يُقِرُّ تعدُّد الأوجه الإعرابية الذي يتوهَّمه النحاة ـ كما قال به في أكثر من موضع ـ و يحمل ذلك على الاِنزياح : " و لعلَّ المصير

---

(٨٠) اِنزياح اللسان العربي :٥.

(٨١) اِنزياح اللسان العربي :١٢.

(٨٢) اِنزياح اللسان العربي :١١.

(٨٣) اِنزياح اللسان العربي :١٣.

إلى أن الاِتكاء على حركة يُمكن أن تُعدَّ أصلية ، و إلى أنَّ تلك الحركتين الأُخرَيَيْن ، أو تلك الحركة الأخرى صِيرَ إليها رغبةً في المخالفة لجذب الاِنتباه إليها ؛ لتوكيدها ".(٨٤)

و هو يرى أن أهم ما يدور في فلك هذا البحث من أبواب :

١- الاِنزياح والمرفوعات.
٢- الاِنزياح من النصب إلى الرفع.
٣- الاِنزياح إلى الجرّ.
٤- الاِنزياح و حركة المضارع.
٥- الاِنزياح من الرفع، أو الجرِّ إلى الإسكان في الاسم، والفعل.
٦- الاِنزياح من التمييز المُحَوَّل (تمييز النِّسبة، أو تمييز الجُملَة).
٧- الاِنزياح والقلْبُ الإعرابي.
٨- الاِنزياح والحكاية.
٩- الاِنزياح والعطف على الموضع، والتوَهُّم.
١٠- الاِنزياح والممنوع من الصرف.
١١- الاِنزياح والتركيب المَزجيّ.(٨٥)

واللافت للنظر فيما ذكره في هذا الأمر أنه لم يوضح للقارئ أيَّ الموضعين أصلٌ في الحركة الإعرابية ، وهو ما أشار إليه أنه المقصود في الدراسة في هذا الكتاب : " آثرتُ أن أتوهَّم أنَّ هنالك أصلاً اِنزاحَ عنه اللسان العربيُّ الفصيحُ لتوكيد الكلمة موضع الاِنزياح بجذب الاِنتباه إليها ، وهو جذبٌ يُفضي إلى التفكُّر فيها و في دلالتها ، و عليه فإنَّ حركة الاِنزياح تُعدُّ عارضةً منعتْ من ظهور الحركة الأصلية "(٨٦). بل اِكتفى بذكر

---

(٨٤) اِنزياح اللسان العربي :٤٥.

(٨٥) اِنزياح اللسان العربي :١٣.

(٨٦) اِنزياح اللسان العربي :١٣.

ما هو أصل في أمور تخص الكلمة : "و آثرتُ في هذا البحث أن أتحدَّث عن الاِنزياح في الحركة مُهمِلاً في الغالب ما يكون في الكلمة ".(٨٧)

ج . الغرض منه

يحدِّدُ الدكتور الغرضَ من الاِنزياح بقوله : "و لعلَّ الهدفَ الرئيسَ من هذا البحث التخفيفُ من تلك التأويلات ، والتَّوهُمات التي لا تحتملها طبيعةُ اللغة "(٨٨) ، فالنحاةُ ـ كما يرى ـ " لهم أثرٌ في كون الكلمة رُويت بالنصب ، أو الرفع ، أو الجرِّ ؛ للتنافس في التأويل والتعليل... وليسَ بخافٍ أنَّ النحاة يُكثرون من توهُّم النصب ، أو الرفع ، أو الجرّ في تلك الأسماء التي لا تظهر على أواخرها الحركاتُ الإعرابية ، كالمبنيَّات ، والأسماء المقصورة ، والحروف المُقَطَّعة لتحقيق التنافس ، والتسابق في اِبتكار التعليلات ، والتأويلات ، والأوجه الإعرابية المُختلفة ".(٨٩)

د . الآثار المترتبة على القراءات من جراء القول به:

لقد وقع من الدكتور أمورٌ عدَّة ، وهو بصدد الحديث عمَّا يتعلَّق بهذه القراءات من حيثيات الاِنزياح اللغوي الذي جاءت جلُّ أمثلته منها ، و هذه الأمور ينبغي التوقُّف عندها ؛ لما في هذا الأمر من مجازفة في الإيحاء بأحكام غير مستساغة بحقِّ القراءات القرآنية ، وقد تمثَّل ذلك في جملة من الخُلاصات السلبية التي أوحى بها سياق الحديث الذي أتى به المؤلف حولها ، و منها :

---

(٨٧) اِنزياح اللسان العربي :١٠.

(٨٨) اِنزياح اللسان العربي :١٣، و ينظر :٤٥.

(٨٩) اِنزياح اللسان العربي :٣٨.

أ) تقديمُ قراءة شاذّة على أخرى متواترة، و جعلها أصلاً:

جاء ذلك و هو يتحدَّث عن (مسائل متفرِّقة، و شواهد أخرى في الانزياح من الرفع إلى النَّصب)(٩٠)، و كان ممَّا استشهد به في ذلك:

- قراءة إبراهيم بن أبي عبلة ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٞ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [التوبة: ٦٠]، برفع (فريضةٌ) على أنها خبر مبتدأ محذوف عند النحاة، وقراءة غيره بنصبها محمولة على أنها منصوبة على المصدر العامل فيه معنى (الصدقات)، فكأن التقدير: فَرَضَ اللهُ ذلك فريضةً، أو على الحال من (الفقراء)، أو على القطع، وهو قول الفرَّاء [معاني القرآن :٢/٤٤٤]؛ على أن فيها اِنزياحًا من الرفع إلى النصب....؛ و عليه فإن الأصل الرفع في قراءة ابن أبي عبلة، و قراءة غيره بالنصب محمولة على الاِنزياح من الرفع إلى النصب لتوكيد هذه اللفظة بجذب الاِنتباه إليها.(٩١)

- وكذلك قوله في أثناء الحديث عن قراءة الجمهور في قوله تعالى ﴿قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾[هود: ٧٢]، بنصب (شيخًا)، "و يتبدَّى لي أن الأصلَ قراءةُ ابنِ مسعود، والأعمش (شيخٌ) بالرفع "(٩٢). و عن قراءة العامة: ﴿فَتِلۡكَ بُيُوتُهُمۡ خَاوِيَةَۢ بِمَا ظَلَمُوٓاْ﴾ [النمل: ٥٢]، بنصب (خاوية) على الحال، "ولعلَّ قراءة عيسى (خاويةٌ) بالرفع تُعدُّ أصلاً لقراءة العامة ".(٩٣)

---

(٩٠) ينظر : اِنزياح اللسان العربي :٢١٣.

(٩١) اِنزياح اللسان العربي :٢٢٥.

(٩٢) اِنزياح اللسان العربي :٩٨.

(٩٣) اِنزياح اللسان العربي :٩٩، و للوقوف على المزيد من القراءات الشاذة التي جعلها المؤلف أصلاً لقراءات صحيحة ينظر : ١٠٨، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٤٦، و في الحقيقة إنه أفرط في هذا الأمر في جلِّ صفحات الكتاب.

لقد كان الأَولى بالمؤلف ألاَّ يُفاضل بين القراءات، لا يُرجِّحَ قراءة على أخرى لمجرد أن التأويل في هذه القراءة لا يُعجبه(٩٤)، ولا يُقدِّم قراءة شاذة على أخرى متواترة؛ ناهيك عن أن يجعلها أصلاً لها.(٩٥)

ب) وَصْمُ قراءاتٍ بالتَّوَهُّم، والغَلَط:

جاء ذلك في مواضع عدّة من الكتاب، من ذلك:

- قراءةُ غير أبي عمرو: ﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠]، على أن (و أَكُنْ) معطوفٌ على (فأصدَّقَ) على توهُّم: إنْ أخَّرتني أصَّدَّقْ، وأَكُنْ.
- و قراءةُ قُنْبُل: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٠]، بإثبات ياء (يَتَّقِي)، و جزم (و يَصبِرْ)، على تَوَهُّم جزم (يتَّقي) بـ (مَنْ) الشرطية، أو على نيَّة الوَقْف، أو على أنَّ (مَنْ) شرطية، وأنَّ الياء ناشئةٌ من إشباع الكسرة، إنَّ في كَوْنِ هذا العطف في الفعل من باب عطف التَّوهُّم، أو العطف على الموضع خلافٌ بين النحاة، و يُعزِّزُ هذا الانزياح المقصودَ في هذه المسألة الغلطُ في استعمال لغة أخرى غير لغة المُتكلِّم".(٩٦)

ج) افترضُ قراءاتٍ لمْ يُقرَأُ بها، و جعلُها أصلاً:

جاء ذلك في مواضع عدَّة من الكتاب، وهو أمرٌ غير مقبول أن نفترض وجود قراءة من أجل أن نُسوِّق لفكرة الانزياح (٩٧)، نذكر من ذلك:

---

(٩٤) ينظر: انزياح اللسان العربي: ١٧٦.

(٩٥) ينظر: انزياح اللسان العربي: ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٤٦.

(٩٦) انزياح اللسان العربي: ٥٣، و ينظر: ١٦٥، حيث استعمل مصطلح التوهم مع القرآن، و هو أمر لا يتناسب معه لما له من قداسة.

(٩٧) ينظر: انزياح اللسان العربي: ٢٤٠، ٣٩٦.

• قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡ﴾ [البقرة: ٩١]، على أنَّ (مُصَدِّقًا) حالٌ مؤَكِّدَة، على أنَّ الأصل كما يظهر لي: و هو الحقُّ مُصَدِّقٌ لما معهم.

• و قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا﴾ [النحل: ٥٢]، على أن (واصِبًا) حالٌ من (الدِّينُ)، والأصل كما يظهر لي: و له الدِّينُ واصِبٌ.(٩٨)

• ومن ذلك أيضًا ما روي برفع (رهبانية) في قوله تعالى: ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً ٱبۡتَدَعُوهَا مَا كَتَبۡنَٰهَا عَلَيۡهِمۡ﴾ [الحديد: ٢٧]، الذي يعدُّه أصلاً(٩٩)؛ و ذلك اِعتمادًا على ما تُجيزه العربية، و ليس على ما قرئ به، و هو أمر أعلن العلماء قديمًا رفضه، و حذَّروا من مغبة القول به.

• و كذا القول بالاِنزياح في (سلامٌ) إلى (سلامًا) في الموضع الثاني، في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾ [هود: ٦٩]، فهو يقول بأنَّ الرفع أحسن من النصب؛ علمًا أنَّه لم يُذكر أنه قرئ بالنصب أصلاً.(١٠٠)

د) إهماله الدِّلالة المعنوية للقراءات

جاء ذلك في مواضع عديدة في كتابه، من ذلك:

• حديثه عن قراءة حفص، و هارون عن ابن كثير في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۖ مَّتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [يونس: ٢٣]، بنصب (متاعَ): " و يتبدَّى لي أنَّ الأولى حملُ قراءة النصب على الاِنزياح من الرفع إلى النص، و لا مُحْوِجَ إلى مثل هذا التكلُّف على أن لفظة (متاعَ) خبر المبتدأ، و منع من ظهور الضمة حركةُ الاِنزياح".(١٠١)

---

(٩٨) انزياح اللسان العربي :٩٩، و ينظر المواضع الأخرى التي ذكرها أيضًا في :١٠٠، ١٤٢، ١٤٣.

(٩٩) ينظر : انزياح اللسان العربي :١٣١، و ثمَّة مواضع أخرى في : ٤٠١، ٤٠٣.

(١٠٠) ينظر: انزياح اللسان العربي : ٢١٧.

(١٠١) انزياح اللسان العربي : ٢٢٨.

• وحديثه عن قراءة الحسن، وزيد بن علي، وسعيد بن جُبَيْر في قوله تعالى: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [هود: ٧٨]، بنصب (أَطْهَرَ) على الحال، وقراءة الرفع محمولة على أنها خبر المبتدأ (هُنَّ)، أو خبر المبتدأ (هؤلاء)، أو (بناتي) على أن (هُنَّ) ضمير فصل، : " ويظهر لي أن الأصل الرفعُ، وأن النصبة حركة اِنزياح صِيْرَ إليها لتوكيد الكلمة موضع الاِنزياح بجذْب الاِنتباه إليها، فلا مُحْوِجَ إلى التكلُّف، والتوهُّم".(١٠٢)

• و كذا حين حديثه عن إعمال اسم الفاعل (منوَّنًا، أو مضافًا).(١٠٣)

هـ .) تجاهل القضايا اللهجية في عددٍ من القراءات:

جاء ذلك في مواضع ليست بالقليلة نحَّى فيها الإشارة إلى اللهجات جانبًا، حاملاً الأمر على الاِنزياح؛ فكان أنْ جانَبَ الصواب، وأغفل المنهج التاريخي المعمول به في هذه المسائل اللغوية، من ذلك:

• حَمْلُه إسكان آخر الفعل (يُحدِثْ) في قراءة الحسن البصري، أو (نُحدِثْ) في قراءة مجاهد، وأبي حيوة في قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ [طه: ١١٣]، على " الاِنزياح من الرفعة إلى حذفها، أو إلى الإسكان؛ لتوكيد الكلمة موضع الانزياح بجذب الانتباه إليها للتفكُّر فيها، و في دلالتها "(١٠٤). عوضًا عن حمل الأمر ـ كما يقول المؤلف أيضًا ـ على هذين التأويلين:

أ) توهُّم حمل الوصل على الوقف، و إجرائه مُجراه.

ب) حذف الضمة لتوالي الحركات تخفيفًا.(١٠٥)

---

(١٠٢) اِنزياح اللسان العربي: ٢٢٨، و ينظر أيضًا ٢٢٩، ٢٥٠، هذا و إن هناك موضع عديدة في الكتاب تصب في هذا الاِتجاه.

(١٠٣) ينظر: اِنزياح اللسان العربي: ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢.

(١٠٤) اِنزياح اللسان العربي: ٢٧٣.

(١٠٥) اِنزياح اللسان العربي: ٢٧٣.

والإسكان في مثل ذلك لغة بني أسد، و تميم، و بعض نجد، بغض النظر عن السبب من ورائه.(١٠٦)

- و نصب الفعل المضارع في قراءة أبي جعفر المنصور(١٠٧)، في قوله تعالى ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، فقد روي عنه (نشرحَ) بالنصب.

- و كذا حديثه عن رفعه بعد (لمْ)، وغير ذلك من الأمور التي تُحمل على الخلاف اللهجي ليس إلاَّ.(١٠٨)

- و لعلَّ أوضحها القول بالاِنزياح حين حديثه عن اِختلاس الحركة الإعرابية في مثل قراءة سليمان بن مهران (الأعمش) في قوله تعالى ﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١٢٠]، بإسكان حرف الإعراب في (يعدهم)، وهي لهجة تميمية، و قراءة قُنْبُل في قوله تعالى ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]، بالجزم مع بقاء الياء في (يتَّقي)، و هي لهجة لبعض العرب، كما تذكر كتب اللهجات.(١٠٩)

والسؤال: ما علاقة هذه الأمور ذات الخصوصية اللهجية بالاِنزياح، أو الحمل على التوهُّم، و هو أمر تأبى النصوص المستشهد بها الاِنصياع له على الرَّغْم من سعيه الحثيثَ للزج بها فيما هو مقتنعٌ به؟

---

(١٠٦) الإتحاف: ٣٩١/١.

(١٠٧) الكشاف: ٢٢٠/٤.

(١٠٨) ينظر: اِنزياح اللسان العربي: ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩.

(١٠٩) ينظر: اِنزياح اللسان العربي: ٢٧٥، ٢٧٧، و ينظر مواضع أخرى ذات بعد لهجي في: ٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣٣٧، ٣٩٦، ٣٣٩، ٣٩٦، ٤٠٣، ٤٠٤.

٦- الدعوة للتخلُّص من القراءات التي لا تتفق مع ما يراه:

• و ذلك في حديثه عن قراءة اليزيدي (و قَبِيلَهُ) بالنصب، في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾[الأعراف: ٢٧]، " و لا شكَّ في أن الإلتجاء إلى الانزياح يُعزِّزُ قراءة الجمهور، و يُخلِّصنا من التأويل والتقدير؛ فضلاً عن المعنى الذي يتحقَّقُ به ".(١١٠)

٧- القول بأنَّ عددًا من القراءات يراعي ما تراه الفِرق، والمذاهب الإسلامية:

• وذلك حين حديثه عن قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩]، بنصب (كلَّ) في قراءة العامة على الاشتغال، و برفعها في قراءة أبي السَّمَّال، " على أنَّ النصبَ أرجحُ من قراءة الرفع، أو واجبٌ عند بعض النحاة؛ لئلاً يُتوهَّم في الرفع أنَّ (خلقناهُ) صفةٌ لـ (كلّ)، أو (شيء)، على أن الخبر (بقدر)؛ فيكون المعنى في هذا الإعراب: أنَّ ما لا يكون مخلوقًا لله تعالى ليس بقدرٍ. و هذا المعنى لا يصِحُّ عند أهلِ السُّنّة. و ذكر العُكبَري أنَّ النصب أولى؛ لأن فيه إنباءً عن عموم الخلق، على خلاف الرفع الذي لا يُنبئ عن هذا العموم، و يُفهَم من كلام مكي بن أبي طالب أن الإختيار على المذهب البصريّ الرفع في هذه، كما في قولك: زيدٌ ضربته، وأن الاختيار على المذهب الكوفيّ النصب؛ لأنه قد تقدَّم في هذا القول عاملٌ عَمِلَ فيما بعده، و هو (إنَّ)، و هذا العامل يطلب الفعلَ بعده ليكون خبرًا له، وهذا النصبُ يُعزِّزه إجماعُ القرَّاء عليه.[ينظر: إعراب مشكل القرآن :٣٤٠/٢،٣٤١، الدر المصون :١٤٦/١، ١٤٧، و تفسير ابن عطية : ١٥/ ٣١٥].

" و يتبيَّنُ لنا ممَّا مرَّ أن ما يُرجِّحُ النصبَ على الاشتغال في هذه الآية إنباؤه عن العموم؛ إذْ لو لم يُنبئ عنه لَلَزِمَ أن تكون هنالك أشياءُ لم تُخلقْ بقَدَرٍ، أو أن

---

(١١٠) انزياح اللسان العربي : ١٠٦، و ينظر مثل ذلك في: ١٢٠، ١٢٣، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣.

تكون هنالك مخلوقاتٌ لغير الله تعالى، و إجماعُ القُرَّاء عليه، وأنَّ ما قبل الفعل عاملُ (إنَّ) يطلُبُه، و ذهبت فرقةُ القَدَريَّة إلى أن القراءة بالرفع على أن (خَلَقْناهُ) صِفَةٌ ".(١١١)

" و يتبيَّن لنا ممَّا مرَّ أنَّ ما يُرجَّح فيه النَّصبُ على الرفع في باب الاِشتغال يَكمنُ فيما يأتي:

(٤): أن يُجمِعَ القُرَّاء على النصب.

(٥): أن يُؤديَ الرفع إلى فساد المعنى عند بعض الفِرق الإسلامية، كالسُّنَّة".(١١٢)

٨- ترجيحُ قراءاتٍ اِعتمادًا على رأيٍّ نحويٍّ مُختلَفٍ فيه:

- من ذلك حديثه عن ترجيح الرفع على النصب في عددٍ من المواضع، منها قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [فصلت: ١٧](١١٣)، " برفع (ثمودُ) على الاِبتداء، و خبره (فَهدَيْناهم)، و هو المُتَعيِّن ؛ لأنَّ (أمَّا) لا يليها إلاَّ المبتدأ، و لذلك عُدَّت القراءةُ الشاذّة بنصب (ثمودَ) عند النحاة ضعيفةً جدًّا على الرَّغم من تقدير الفعل العامل بعد المنصوب، والتقدير: وأمَّا ثمودَ هديناهُمْ فهديناهُمْ ".(١١٤)

---

(١١١) اِنزياح اللسان العربي : ١٧٠.

(١١٢) اِنزياح اللسان العربي : ١٧١.

(١١٣) " قرأ الحسن بفتح الدال و ترك التنوين، وافقه المُطَّوِعي هنا خاصة . خالفَ أصلَه . و عنه أيضًا بالرفع والتنوين، وافقه الشَّنَبُوذي في الوجه الثاني، والباقون كذلك إلاَّ أنهم يضمّون الدال من غير تنوين ". مُصطلح الإشارات :٤٤٩، و ينظر : معاني القرآن للفراء:١٤/١، والإتحاف :٤٤٢/٢، و قرأ الحسن أيضًا بالنصب والتنوين، ينظر:البحر المحيط :٤٩١/٧.

(١١٤) اِنزياح اللسان العربي : ١٧٢.

٩- ختَامُ القول في أمره :

رُبما يودُّ فريقٌ من القُرَّاء أن يقول : وما الضيرُ في أن يظهر علينا أحدُ الباحثين في قضيةٍ لغوية تُثري الدرسَ اللغويَّ، وتحرِّك مياهَه الراكدة ؛ فلقد تاقتْ نفوسُنا إلى مثل هذا الحراك اللغوي بعد طول سكون شابَ لغتَنا العربية؟

أقول:

- ليس ثمَّة خوف من أيِّ نقاش يطال في ثناياه ألفاظ اللغة، و تراكيبها، وأساليبها ؛ مادام الحيادُ سمةً له. أمَا وأن تغدو الحالُ وجهاتِ نظرٍ أحاطتْ بقراءات من كتاب الله الكريم لم يُميَّز بين ما هو **(متواتر منها، و شاذٍّ)**، بدعوى أمرٍ حدَّثت به نفسُ صاحبنا، ومازال يتأرجح في منطقة الإنكار لدى مَنْ نعتهم صاحبنا بالمتحمِّسين الذين حُرموا أجرَ الاِجتهاد الذي نَعِمَ هو به، فهم ـ **حسبما يرى** ـ قد آثروا الاِنحياز للدرس النحوي القديم عجزًا، وهروبًا من خوض غمار الاِجتهاد الذي شمَّر صاحبنا ساعدَه له، و كنت أتمنى أن يؤخذ بعين الاعتبار المعاني السامقة التي هدفَ منها القرآن الكريم بقراءاته المتواترة على وجه الخصوص إلى إعادة رونق الحياة إلى العربية العامة في وقت كانت اللهجات تنمو حولها لتكون بديلاً عنها في يوم من الأيام، على غرار ما حصل لمثيلاتها من اللغات الأخرى.

- اللافت للنظر ما بدا جليًّا من أمر الأمثلة التي ساقها المؤلف لتكون مجالاً للحديث عمَّا أراد قوله في أمر الاِنزياح اللغوي الذي أراد التبشير به ؛ فهو قد ساق من أجل ذلك ما يربو على **(٣٣٧)** موضعًا من القرآن الكريم، سواءٌ أكان ذلك قراءة صحيحة، أو شاذّة. و هذا يكاد أن يكون جلَّ ما جاء به من الأمثلة في أثناء حديثه عمَّا أراد قوله في هذا الصدد.

- إنَّه قد بنى كتابه بأكمله مروِّجًا لفكرة **(التوهُّم)**، ثم بعد ذلك يطلبُ منَّا الاِقتناعَ ببراءته فيما هو مُقدِمٌ عليه من الحَمْلِ على ذلك، اِبتداءً من تلقاء نفسه. و هذا ما عَدَلَ عنه فيما بعد حين حديثه عن **(القَلْب الإعرابي)**، يقول : " و بعدُ فلا مُحوِجَ

إلى مثل هذه التأويلات، والتوهُّمات؛ لأن الحمل على الاِنزياح في القلب الإعرابي يُغني عنها فضلاً عمَّا يُمكن أن ينبئ عنه من معنى من حيث كونُ العسلِ مزاجَهَا، لا كونُ مزاجِها العَسلَ ".(١١٥)

• إنَّ الخلاف في الحركة الإعرابية بين القراءات ليس مبنيًّا دائمًا على الفروق اللهجية؛ بل قد يكون خلافًا مردُّه إلى الفروق الدلالية المتأتية من هذه القراءة، أو تلك. و هذه الفروق الدلالية غير مسموح فيها الغَمْطُ من إحدى القراءات بحجة الاختيار، أو الاِنزياح من فرع إلى أصل؛ طالما أنَّ هذه القراءة ذات سند متصلٍ إلى رسول الله ﷺ، و ذات دلالة معنوية مقصودة من المقرئ الأول، جبريل عليه السلام، و من بعدُ النبي ﷺ إلى الصحابة الأجلاَّء؛ فليس مردُّ الأمر ـ كما قلنا ـ إلى الخلاف اللهجي الذي لا تباين معنوي يكمن وراءه، على العكس ممَّا عليه واقع الحال في الخلاف في الحركة الإعرابية البعيدة عن الخلاف اللهجي كما عليه الحال في باب **(الاِشتغال)** الذي أسهبَ فيه صاحبُنا إسهابًا مُفرِطًا، مُخالِفًا فيه ما تمنَّاه على النحاة من الاِختصار في هذا الباب لعدَّة أسباب ذكرها، و هو لا شكَّ مُحِقٌّ في كثيرٍ منها.(١١٦)

• إنَّه لمنطقٌ غريبٌ أن يُلغيَ الدلالةَ المعنوية للحركات الإعرابية، و يردَّ الأمرَ إلى أصلٍ ما، و بناءً عليه فإنَّ الحركة التي تظهر تكون قريبة من مفهوم البناء، و هي في محل رفعٍ، أو نصبٍ، بحسب الموقع الإعرابي الأصلي الذي حصل عنه الاِنزياح، و قد سمَّى هذه الحركة **(حركة الاِنزياح)** (١١٧). هذا في الوقت الذي يرى فيه أن للحركات

---

(١١٥) ينظر: انزياح اللسان العربي : ٣٠٠.

(١١٦) ينظر: انزياح اللسان العربي : ١٥٣.

(١١٧) ينظر: انزياح اللسان العربي : ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩.

الإعرابية دلالات معينة (١١٨) ؛ فأين هذا الإقرار بدلالة الحركة الإعرابية في هذا الموضع، في الوقت الذي يلغي فيه هذه الدلالة في الواضع أعلاه ؟

إنّه لا يكتفي بتجاهل الدِّلالة للحركات الإعرابية ؛ بل و يفرض على المتكلم منطقه هو، و يطلب منه أن يُكذِّبَ قصده، وأن يحمل ما يلفظ به من الحركة الإعرابية على التوهُّم بدعوى أن الأصل هو على خلاف ما يقصده.

فالأصل هو حركة مُقدَّرة على الحركة الظاهرة، رضيَ المتكلِّمُ أو سَخِطَ، حتى و إن كان هذا نصًّا في كتاب الله ﷻ، والأشدُّ غرابة في هذا الأمر أن يكون هذا المنطق العجيب مفروضًا على آيات القرآن اِبتداءً، ثمّ إنَّ الأغرب في هذا المنطق أننا لا نعلم على وجه الدِقَّة : أَيَّة حركة إعرابية يُفترض أن تكون الأصل حتى نحمِلَ الحركات الأخرى عليها من **(باب التوهُّم)**، فههنا هي الفتحة، و في موضع آخر هي الضمة، وهلمَّ جرًّا ؛ و عليه : كيف يتأَتَّى لنا أن نعرف الأصل الذي سَنَحْمِلُ عليه الحركات المُتوهَّمة الظاهرة ؟

وبذلك نكون قد حملنا الكلام كلَّه على العبث والتوهُّم، و يصبح الكلامُ إمَّا مُتوهَّمًا، أو خلاف الأصل، و تضيع الدلالة والمعنى المقصودان من لدن المتكلم، ثم كيف لنا أن نعرف الحركة الأصلية عندما تكون الكلمة صالحة لأية حركة كالمصدر(١١٩)، إن الأمر ممكن مع المستثنى لأن حركته الفتحة، أما مع المصدر فالأمر متعذر على ما نرى، إلاَّ إذا كانت هناك حركة أصلية يعرفها هو، و لا يعرفها من هم دونه.

إنَّه ينتقل بين أمر الحركات الأصلية بخُطًى اِنتقائية ؛ فهو في قوله تعالى ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [البقرة : ٥٨]، يجعل الرفع حركة أصلية (حطةٌ) ؛ لأن الجملة الاسمية

---

(١١٨) ينظر: اِنزياح اللسان العربي : ٢٣١، ٢٤٥، ٢٤٦.

(١١٩) ينظر: اِنزياح اللسان العربي : ٢٥٢.

أكثر ثباتًا (١٢٠). أما في موضع آخر جاءت فيه الجملة اِسمية يسعى المؤلف لحمل الأمر على النصب، بنصب المصدر بحركة منع من ظهورها حركة الاِنزياح، و ذلك في قول الشاعر:

و قالتْ حنانٌ ما أتى بك ههنا أَ ذُو نَسَبٍ أمْ أنت بالحيِّ عارفُ

و قول الراجز:

شكا إليَّ جملي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جميلٌ فكلانا مُبْتَلَى

مُعلِّلاً ذلك بقوله: " و بعدُ فإن السير في فَلَك توهُّم النحاة في هذه المسألة يفرِضُ علينا أن نلجأ إلى حمل ما عُدَّ شاهدًا منها على الاِنزياح من النصب إلى الرفع؛ لتحقيق إفادة الدوام ـ **كما قيل** ـ، فضلاً عن جذب الاِنتباه إلى هذه الكلمة موضع الاِنزياح الذي يُفضي إلى توكيدها، فلا مُحْوِجَ إلى توهُّم كونها مرفوعة؛ لأنها كما مرَّ منصوبةٌ على المصدر مَنَعَ من ظهور الفتحة حركةُ الاِنزياح ".(١٢١)

• إنَّ أمر الاِختيار لم يقم مراعاة للفِرَق والمذاهب الإسلامية؛ لأنَّ في هذا الأمر تأسيسًا لإسقاط عددٍ كبير من القراءات التي فيها إشكال لدى هذه الفِرقة أو تلك. فالقراءات أسبق وجودًا من تلك الآراء، والمذاهب المتغيِّرة. وخللٌ في المنطق والتفكير أن يُراعى ما هو متغيِّرٌ على حساب ما هو راسخ الجذور، و مُتأصِّل.

• و الأمر ذاته فيما يتعلّق بالآراء والمذاهب النحوية؛ فليس هذا شأن القراءات القرآنية، وليس اختيار أية قراءة اِعتمادًا على رأيٍ نحوي، فضلاً على أنه غير مجمع عليه أصلاً. في حين يقول المؤلف: " إنَّ هذا الرأي مجمعٌ عليه "؛ و بذلك يكون قد أخطأ في الاِختيار على أساس نحويّ، فضلاً على سوقه هذا الرأيّ على أنَّه مُسَلَّمَةٌ

---

(١٢٠) ينظر: اِنزياح اللسان العربي: ٢٥٧.

(١٢١) ينظر: اِنزياح اللسان العربي: ٢٥٠.

نحويَّة، في حين أن الواقع خلاف ذلك، والغريب أنه قد أتى بقراءتين بناءً على ذلك(١٢٢)، و ما بُني على الخطأ أمرٌ ينبغي العودةُ عنه.

و غريبٌ أن ينسب المؤلف أمر الالتجاء إلى النصب على الاشتغال إلى القراءات، و كأنَّها جاءت تلبية لآراء النحاة.(١٢٣)

المصادر والمراجع

[١] مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، بخط عثمان طه، نشره مجمع الملك فهد في المدينة المنورة لطباعة المصحف الشريف.

[٢] الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، تحقيق د.عبد الفتاح شلبي، ط٣(١٩٨٥م)، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

[٣] أبحاث في علوم القرآن، د.غانم قدوري الحمد، ط١(١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م)، دار عمار، عمان، الأردن.

[٤] إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (مُنتهى الأماني والمسرَّات في علوم القراءات)، أحمد بن محمد البنَّا (ت ١١١٧هـ)، تحقيق د.شعبان محمد إسماعيل، ط١(١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، عالم الكتب، بيروت.

[٥] الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، (١٩٨٧م)، بيروت.

[٦] أثر الإسلام في التوحيد اللغوي، تأليف خالد أحمد إسماعيل الأكوع، ط١(١٤٣٨هـ ـ ٢٠٠٧م) مكتبة الرشد، الرياض.

---

(١٢٢) ينظر: اِنزياح اللسان العربي : ١٧٢.

(١٢٣) ينظر: اِنزياح اللسان العربي : ١٩٥.

[٧] الأحكام النحوية، والقراءات القرآنية: جمعًا، و تحقيقًا، و دراسةً " من سورة الفاتحة إلى غاية سورة الكهف "، د. علي محمد النوري، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

[٨] إعراب القراءات السبع، و عللُها، ابن خالويه (الحسين بن أحمد، ت٣٧٠هـ)، تحقيق د.عبد الرحمن بن سليمان العُثَيمِين، ط١(١٤١٣هـ -١٩٩٢م)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

[٩] اِنزياح اللسان العربي: الفصيح والمعنى، تأليف د. عبد الفتاح الحموز، ط١(١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨)، دار عمار، الأردن، عمان.

[١٠] الإيضاح في القراءات العشر، الأندرابي (أحمد بن أبي عمر، ت بعد ٥٠٠هـ)، تحقيق مُنى عدنان غني، رسالة دكتوراة، جامعة تكريت، ٢٠٠٢م.

[١١] تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، طُبِع و نُشِر في جامعة الإمام محمد بن سعود (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، السعودية.

[١٢] التَّبصِرة في القراءات السبع، مكي، تحقيق د.محمد غوث الندوي، ط٢(١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، الدار السلفية، بومبي، الهند.

[١٣] التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان، الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي، (ت١٣٣٨هـ)، عُنيَ بنشره الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط٣(١٤١٢هـ)، حلب.

[١٤] تفسير الآلوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني)، الآلوسي (شهاب الدين محمود، ت ١٢٧٠هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، و دار إحياء التراث العربي، بيروت (لا، ت).

[١٥] تفسير (البحر المحيط)، أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي، ت٧٤٥هـ)، مطابع النصر، الرياض.

[١٦] تفسير الزمخشري (الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل)، أبو القاسم (جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، (لا، ت).

[١٧] تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، القرطبي (محمد بن أحمد، ت ٦٧١هـ)، مطبعة دار الكتب، مصر.

[١٨] الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، ط٥ (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[١٩] الحجة للقُرَّاء السبعة، أبو علي الفارسي (الحسن بن عبد الغفار، ٣٧٧هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي، و بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

[٢٠] السبعة في القراءات، ابن مجاهد (أحمد بن موسى، ت٣٢٤هـ)، تحقيق د.شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، مصر.

[٢١] غاية الإختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، العطار (أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن، ت ٥٦٩هـ)، تحقيق د.أشرف محمد فؤاد طلعت، ط١(١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة.

[٢٢] غاية النهاية في طبقات القُرَّاء، ابن الجزري، (محمد بن محمد، ت ٨٣٣هـ) عُنِيَ به برجستراسر، ط٢(١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، دار الكتب العلمية، بيروت.

[٢٣] غيث النفع في القراءات السبع، الصفاقسي (علي النوري، ت ١١١٧هـ)، مطبوع بذيل سراج القارئ المُبتَدي، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، دار الفكر، بيروت.

[٢٤] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٦هـ)، ضبط أحاديثه و علّق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، و مصطفى محمد الهواري، و محمد عبد المعطي. القاهرة: ١٣٩٨هـ، ١٩٨٧م.

[٢٥] مُقدِّمات في علم القراءات، د.محمد القضاة، د.خالد شكري، د. محمد منصور، ط١(١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، دار عمار، عمان، الأردن.

[٢٦] قراءة عبد الله بن مسعود: مكانتها، مصادرها، اِحصاؤها، د.محمد أحمد خاطر، دار الاِعتصام، مصر (١٩٩٠م).

[٢٧] القراءات القرآنية: تاريخ و تعريف، د.عبد الهادي الفضلي، ط٣، دار القلم، بيروت.

[٢٨] الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط الثالثة، ١٩٨٣م، عالم الكتب، بيروت.

[٢٩] الكُلِّيات (معجم في المصطلحات، والفروق اللغوية)، الكَفَوِي (أبو البقاء، أيوب بن موسى، ت ١٠٩٤هـ)، مقابلة د. عدنان درويش، و محمد المصري، ط٢(١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[٣٠] لسان العرب، ابن منظور (محمد بن المُكرَّم، ت٧١١هـ)، اِعتنى بتصحيحه أمين محمد عبد الوهاب، و محمد الصادق العبيدي، دار صادر، بيروت.

[٣١] اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د.عبده الراجحي، ط١(١٤٢٣هـ - ٢٠٠٨م)، دار المسيرة، عَمَّان، الأردن.

[٣٢] مجالس العلماء، الزجاجي (عبد الرحمن بن أبي إسحاق، ت٣٣٧هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة الكويت، ١٩٦٢م.

[٣٣] مختار الصحاح، الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، ت ٦٦٦هـ)، بيروت، ١٩٩٣م.

[٣٤] المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة (عبد الرحمن بن إسماعيل، ت ٦٦٥هـ)، تحقيق طيار آلتي قولاج، (١٣٦٥هـ- ١٩٧٥م)، دار صادر، بيروت.

[٣٥] مُسنَد الإمام أحمد، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (ت ٢٤١هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

[٣٦] مُصطلَح الإشارات في القراءات الزوائد المَروِيَّة عن الثقات، ابن القاصح (علي بن عثمان بن محمد البغدادي، ت ٨٠١هـ)، تحقيق د.عطية أحمد محمد، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

[٣٧] معاني القرآن، أبو زكريا الفرَّاء، (يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ)، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، (١٤٠٣هـ، ١٩٨٨م).

[٣٨] معاني القرآن و إعرابه، الزجاج (إبراهيم بن السري، ت ٣١١هـ)، تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، ١٩٧٣م.

[٣٩] المعجم الوسيط، صادر عن مجمع اللغة العربية في القاهرة، ط٢(١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م)، دار المعارف، مصر.

[٤٠] معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي (محمد بن أحمد، ت ٧٤٨هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، والشيخ شعيب أرناؤوط، وصالح مهدي عباس، ط١، (١٩٨٤م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[٤١] النَّشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أشرف على تصحيحه الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

[٤٢] همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، صححه محمد بدر الدين النعساني، طبعة الخانجي، مصر، (١٣٢٧هـ).

Perspectives on the Phenomenon of Selections in Qur'anic Studies.

Dr. Mohammad Adel Shouk
King Khalid University, College Of Education for Girls in Abha.
Department : Arabic Languge

Abstract. The researcher has followed the phenomenon of selections, its guidelines, its prerequisite and its scholars. He concludes that it has originality in the history of readings. Also it represents a scholarly course in selecting the reading and it has passed through three stages:

1. Natives' selection stage
2. Readers' selection stage
3. Scholars' selection stage

Scholars' selection stage has been crowned with the efforts of Ibn Algzry, who died in 883 H., in his book Alnashr fi Alqraaat Alashr. Such a work has put an end to the issue of selection with the agreement of the scholars who are concerned with readings. Then, people follow what has been settled.